علم السياسة وتداعيات الأزمة العالمية
نحو مراجعة بعض المفاهيم والمقولات
(رؤية أولية)

مقدمة: في طرح المشكلة

من المؤكد أن تطور العلوم الاجتماعية يرتبط في جانب هام منه بالتطورات والتحولات التي تحدث في البيئات والظواهر التي تتعامل معها هذه العلوم اعتمادًا على الأساليب والعمليات والممارسات العلمية المتعارف عليها في الرصد والتحليل والتفسير والتقييم والاستشراف وبناء النظريات الجزئية والكلية. وإذا كان هذا المبدأ ينطبق بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة على مختلف حقول العلوم الاجتماعية، فإنه يبرز في أوضح تجلياته في علم السياسة، بفروعه المختلفة، باعتباره يدرس الأوضاع والتطورات والتحولات السياسية بخلفياتها، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ، وأبعادها وتداعياها سواء على الصعيد الداخلي في الدول والمجتمعات أو على صعيد العلاقات والتفاعلات بين وحدات النظام الدولي من الدول وغيرها.

وفي ضوء ما سبق، فإن الهدف من هذه الدراسة الموجزة هو طرح رؤية أولية بشأن مسوَّغات ومداخل مراجعة بعض المفاهيم والمقولات السياسية في ضوء أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها، خاصة وأنها أحداث غير مسبوقة في التاريخ، وقد أصبحت تشكل في نظر الكثيرين بمثابة البداية الفعلية للقرن الحادي والعشرين؛ نظرًا لأنها طالت القوة العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأصابت هيبتها في مقتل، حيث استهدفت أهم رمزين تستند إليهما وهما القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية، كما ترتب عليها مقتل وإصابة عدة آلاف من الأمريكيين، مما أكد وجود حالة من الانكشاف الأمني لدى الولايات المتحدة الأمريكية رغم كل ما تمتلكه من أجهزة أمنية واستخباراتية، ورغم كل ما حققته من تقدم تكنولوجي هائل في هذا المجال، وهو الأمر الذي زعزع قناعات بدت مستقرة لدى الشعب الأمريكي بشأن الأمن والحصانة ضد التهديدات الخارجية، ناهيك عن حجم الخسائر المادية التي ترتبت على الأحداث، والتي تُقدر بمئات المليارات من الدولارات، وهى لم تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل طالت ــ بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة ــ مختلف دول العالم. وقد تركزت هذه الخسائر في البورصات وأسواق المال وقطاعات الطيران المدني والشحن الجوى والتأمين والسياحة والاستثمارات....الخ.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذه الأحداث كان لها انعكاساتها المباشرة على الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح هدف "محاربة الإرهاب" هو محور هذه الاستراتيجية. وقد سعت الإدارة الأمريكية من أجل

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

تشكيل تحالف دولي لخوض هذه الحرب، وذلك على قاعدة تنطوي على إرهاب مفادها "أن من ليس مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب فهو مع الطرف الآخر وعليه تحمل العواقب". وقد انطلقت أولى مراحل هذه الحرب في أكتوبر عام ٢٠٠١، واستهدفت أفغانستان حيث توجد حركة طالبان وتنظيم القاعدة. وقد صدرت تأكيدات عديدة من قبل الإدارة الأمريكية مفادها أن "الحرب ضد الإرهاب" سوف تكون طويلة وممتدة ومتعددة الأساليب والوسائل. وبعد عام على الأحداث، أي في سبتمبر ٢٠٠٢ أصدرت الإدارة الأمريكية الوثيقة المعروفة بـــ "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"، والتي تضمنت إلى جانب عناصر أخرى عديدة التأكيد على حرص الولايات المتحدة الأمريكية بأن تحتفظ بمركزها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، بما يفرضه ذلك من ضرورة الحفاظ على استمرار تفوقها العسكري بحيث لا تتطلع دول أخرى إلى منافستها. كما تبنت الاستراتيجية مبدأ توجيه ضربات عسكرية وقائية أو استباقية ضد أي تهديدات أو مخاطر محتملة على أمن الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، وبخاصة تلك المخاطر التي يمثلها الإرهابيون والدول المارقة. وهذا التحول في الاستراتيجية الأمريكية سوف يكون لــه بكل تأكيد انعكاساته على النظام الدولي والعلاقات الدولية، على نحو ما سيأتى ذكره فيما بعد [(١)].

ونظرًا لعمق وكثافة التداعيات القائمة والمحتملة لأحداث سبتمبر، فقد كان لها صداها في حقل علم السياسة سواء لجهة صياغة الأجندات البحثية لدى المراكز والدوائر الأكاديمية المتخصصة، أو لجهة إثارة العديد من التساؤلات حول بعض المفاهيم والمقولات النظرية والقضايا السياسية التي بدا أنها تحتاج إلى نوع من المراجعة وإعادة الفحص والتقييم. ومن هنا فإن هذه الدراسة هي محاولة أولية للاقتراب من هذا الموضوع من زاوية تحديد مسوِّغات ومعطيات ومداخل عملية المراجعة، خاصة وأن بعض المفاهيم والمقولات موضع المراجعة لها دلالتها بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي، وذلك على خلفية انعكاسات أحداث سبتمبر على العرب والمسلمين، حيث تصاعدت موجات من المضايقات والتحرشات والاعتداءات ضد الجاليات العربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية الأخرى، كما أصبحت دول عربية وإسلامية، وكذلك أحزاب وتنظيمات سياسية وجمعيات خيرية وشركات اقتصادية موجودة في دول عربية وإسلامية مستهدفة بالحرب ضد الإرهاب، ناهيك عن حملات التشويه التي تعرض ــ ويتعرض ــ لها الإسلام ذاته، حيث يُوصف على نطاق واسع على أنه دين التطرف والعنف والإرهاب.

وتأسسا على ما سبق، فقد تم تقسيم الدراسة إلى قسمين: يتناول **أولهما** انعكاسات أحداث سبتمبر على أجندة البحث في علم السياسة، حيث أدت

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الأحداث إلى زيادة الاهتمام الأكاديمي بقضايا وموضوعات معينة. ويعرض **ثانيهما** لعدد من المفاهيم والمقولات السياسية التي تحتاج إلى مراجعة في ضوء تداعيات الأحداث.

وثمة عدة ملاحظات عامة يتعين أخذها في الاعتبار كإطار عام لتناول هذا الموضوع:

أولى هذه الملاحظات، أن عملية بناء وصياغة المفاهيم في العلوم الاجتماعية عملية معقَّدة، فالعبرة ليست بطرح وصياغة مفاهيم جديدة، ولكن بقدرة هذه المفاهيم على أن تترسخ، ويصبح لها حجية نظرية من خلال اكتسابها قيمة تحليلية وتفسيرية تجعلها صالحة وملائمة في التعبير عن الظواهر التي هي بمثابة تجريدات لها. وهذه العملية عادة ما تستغرق فترة من الزمن، وتتم من خلال جهود وإسهامات بحثية عديدة وتراكمية. وينطبق نفس الشيء على عملية مراجعة المفاهيم. فالمراجعة تنطوي على نظرة نقدية للمفاهيم المعنية في ضوء المستجدات، وقد ينتهي الأمر بتطوير وتأصيل هذه المفاهيم، أو إزالة ما لحق بها من تشويه متعمد أو غير متعمد، أو طرح مفاهيم بديلة، مما يسهم في التحليل الأخير في تطوير الأطر المفاهيمية والنظرية للعلوم الاجتماعية. وهناك عنصر هام يزيد من صعوبة عملية بناء المفاهيم ومراجعتها وهو المتمثل في تعدد تعريفات المفهوم الواحد، واختلاف دلالاته من فترة تاريخية إلى أخرى، ومن منطقة جغرافية / حضارية إلى أخرى، ناهيك عن مشكلة التحيز القيمي في استخدام مفاهيم العلوم الاجتماعية وما يمثله من تعقيدات في التعامل مع هذه المفاهيم.

وثانية الملاحظات، أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وقعت في ظل بيئة عالمية تموج بالعديد من التحولات والمستجدات، السابقة على هذه الأحداث، والتي كانت ــ ولا تزال ــ لها انعكاساتها على بعض مفاهيم ومقولات علم السياسة، مما أدى إلى ظهور إسهامات بشأن مراجعة بعض هذه المفاهيم والمقولات. ومن أبرز التحولات والمستجدات في هذا السياق هو تمدد ظاهرة العولمة أو الكوكبة، كما يسميها البعض، بأبعادها ومظاهرها وتأثيراتها الإعلامية والمعلوماتية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ولذلك فإنه يتعين النظر إلى انعكاسات أحداث سبتمبر وتداعياتها على البنية المفاهيمية لعلم السياسة في ضوء عناصر ومتغيرات أخرى تؤثر في هذا الاتجاه، خاصة وأن هذه الأحداث قد جسدت في بعض جوانبها عولمة الظاهرة الإرهابية من ناحية، وعولمة الأسلوب الأمني والعسكري في التعامل معها من ناحية أخرى (٢).

أما الملاحظة الثالثة والأخيرة، فجوهرها أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها تشكل حالة نموذجية لعملية تسييس استخدام بعض المفاهيم السياسية من قبل أطراف عديدة في أتون الخلافات والصراعات فيما بينها، حيث دأبت هذه الأطراف على استخدام مفاهيم معينة بشكل برجماتى من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها وخدمة استراتيجيتها، مما يسهم في تشويه المفاهيم المعنية والإساءة إلى قيمتها العلمية. ففي مثل هذا السياق تصبح المفاهيم جزءًا من حرب بالكلمات، وتتحول إلى مجرد أداة في

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مواجهةٍ أو صراع، بحيث يُراد لها أن تؤدى دورًا مكملاً للأدوار المنوطة بالأدوات الأخرى مثل استخدام القوة العسكرية وفرض العقوبات الاقتصادية، بل إن استخدام مفاهيم ومقولات معينة من قبل هذا الطرف أو ذاك في صياغة خطابه السياسي والإعلامي المرتبط بالمواجهة إنما يؤدى وظيفة تبريرية وتعبوية هامة، وهذا أمر لـــه دلالاته ومغزاه من منظور عملية مراجعة بعض المفاهيم والمقولات السياسية في ضوء أحداث سبتمبر وتداعياتها.

أولًا – تأثيرات أحداث سبتمبر وتداعياتها على أجندة علم السياسة

من خلال متابعة العديد من الأدبيات التي صدرت في أعقاب أحداث سبتمبر لباحثين عرب وأجانب في العلوم السياسية سواء في شكل كتب أو تقارير أو بحوث منشورة في دوريات علمية متخصصة أو مقالات صحفية (مشار إلى بعضها في الجزء الخاص بالهوامش والمراجع)، ومن خلال متابعة بعض الأنشطة الأكاديمية (ندوات، حلقات نقاش، محاضرات) لعدد من مؤسسات ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة داخل الوطن العربي وخارجه، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية، يمكن القول: إن أحداث سبتمبر وتداعياتها قد أثرت في صياغة أجندة البحث في علم السياسة، حيث حظيت قضايا وموضوعات معينة باهتمام كبير من قبل الكثير من الباحثين في العلوم السياسية، وكذلك من قبل المراكز البحثية المتخصصة في هذا المجال . ويمكن تصنيف هذه القضايا والموضوعات في أربعة مجالات رئيسية على النحو التالي:

المجال الأول – ظاهرة الإرهاب:

على الرغم من أن ظاهرة الإرهاب ليست حديثة، حيث إن لها جذورها وامتداداتها التي يمكن تتبعها منذ فترات تاريخية طويلة ، وعلى الرغم من أن الاهتمام الأكاديمي بالظاهرة ظل متواصلًا بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة وبخاصة منذ الربع الأخير من القرن العشرين، إلا أن أحداث سبتمبر بخصوصيتها التي تمت الإشارة إليها سلفًا أعادت الظاهرة إلى بؤرة الاهتمام؛ حيث صدرت العديد من الكتابات التي حاولت التأصيل لها من جوانب متعددة، سواء لجهة التعريف بمفهوم الإرهاب، أو البحث في أبعاد التطور النوعي الذي مثلته هجمات سبتمبر على صعيد ممارسة الفعل الإرهابي، فضلاً عن التأصيل لخلفيات الإرهاب وأسبابه وسبل مواجهته، خاصة وأنه غالبًا ما يتم ربط ظاهرة الإرهاب بظواهر أخرى مثل التطرف والعنف.

المجال الثاني – دراسة خلفيات أحداث سبتمبر مع رصد وتحليل واستشراف انعكاساتها وتداعياتها:

لقد ظهرت في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر مجموعة كبيرة من الكتابات، كما نظمت مراكز بحثية عديدة الكثير من الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش التي انصب اهتمامها الرئيسي على دراسة خلفيات أحداث سبتمبر من ناحية، ورصد وتحليل واستشراف آثارها وتداعياتها من ناحية أخرى. ومع

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

التسليم باتساع نطاق تأثيرات هذه الأحداث، فقد برز اهتمام خاص بدراسة "القائم والمحتمل" من هذه التأثيرات على الدولة والمجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الاقتصاد العالمي، حيث كشفت الأحداث عن مدى هشاشة اقتصاد العولمة، وكذلك التأثيرات على العالمين العربي والإسلامي سواء من منظور سياسي أو اقتصادي أو استراتيجي/ أمنى.

المجال الثالث: الإسلام والحركات الإسلامية:

إن الاهتمام الأكاديمي الذي حظى به الإسلام وما يتفرع عنه ويرتبط به من قضايا وبخاصة في الدوائر الأكاديمية الغربية يعتبر على الأرجح غير مسبوق في العصر الحديث. وقد تجلى ذلك في صدور سيل من الكتب والدراسات والتقارير والمقالات التي تناولت قضايا وموضوعات ذات صلة بالإسلام والحركات الإسلامية، ومنها على سبيل المثال: تشريح تنظيم القاعدة وحركة طالبان من حيث النشأة والتطور والفكر والتنظيم، وإعادة قراءة الفكر السياسي للحركات الإسلامية المتشددة، وموضوع الجهاد في الإسلام، والعلاقة بين الإسلام والغرب وبخاصة في ظل التوظيف المكثف لمقولة " صدام الحضارات " التي سبق أن طرحها " صامويل هانتنجتون " في عام ١٩٩٣، فضلاً عن دراسة مستقبل الحركات الإسلامية في ضوء تداعيات أحداث سبتمبر بالذات فيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب. كما اهتم البعض بموضوعات أخرى مثل: تجديد الخطاب السياسي الإسلامي، وواقع الأقليات الإسلامية في الغرب، وموقف الإسلام من التطرف والعنف...الخ.

المجال الرابع – السياسة الخارجية الأمريكية وانعكاساتها على النظام الدولي والعلاقات الدولية:

لقد حظي ــ ويحظى ــ هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل عديد من الباحثين العرب والأجانب، وبخاصة المتخصصين في الدراسات العربية والشرق ــ أوسطية. وقد جاء ذلك في إطار البحث في خلفيات هجمات سبتمبر، وتحليل أسباب ظاهرة الكراهية للسياسة الأمريكية، ليس في العالمين العربي والإسلامي فحسب، ولكن في مناطق أخرى من العالم. وكان السؤال المركزي الذي طُرح عقب الأحداث هو: لماذا استهداف الولايات المتحدة الأمريكية؟. وفي معرض الإجابة عن هذا السؤال اهتم البعض بدراسة تناقضات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالمين العربي والإسلامي، وكيف أن هذه السياسة أسهمت بشكل أو بآخر في خلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف والعنف.

كما تزايد الاهتمام الأكاديمي أيضًا بقراءة وتحليل وتقييم السياسة الأمريكية في أعقاب هجمات سبتمبر، وبخاصة فيما يتعلق بقوى ومراكز التأثير في صنع هذه السياسة، ومناقشة مدى فاعلية استخدام الأسلوب العسكري والأمني في مكافحة الإرهاب، فضلًا عن تحليل الانعكاسات القائمة والمحتملة لهذه السياسة على هيكل النظام الدولي والعلاقات الدولية، وعلى علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالعالمين العربي والإسلامي.

ثانيًا – بعض المفاهيم والمقولات التي تحتاج إلى مراجعة في ضوء تداعيات أحداث سبتمبر

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

بشيء من الإيجاز يمكن القول: إن بعض المفاهيم والمقولات التي تحتاج إلى مراجعة في ضوء أحداث سبتمبر وتداعياتها، والتي سيتم تناولها في هذه الدراسة، يمكن إدراجها تحت عدة محاور أساسية هي: الإرهاب والحرب ضد الإرهاب، الإسلام والحركات الإسلامية المسيّسة، قضايا النظم السياسية، وقضايا النظام الدولي والعلاقات الدولية في ظل العولمة.

المحور الأول- الإرهاب، والحرب ضد الإرهاب:

في أعقاب هجمات سبتمبر، أصبح مفهوم " الإرهاب " من أكثر المفاهيم شيوعًا إن لم يكن أكثرها على الإطلاق، خاصة في ظل التحرك السريع من قبل الإدارة الأمريكية لتشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب، وقيامها بشن حرب ضده، بدأت أولى مراحلها في أكتوبر ٢٠٠١ مستهدفة أفغانستان، حيث حركة طالبان وتنظيم القاعدة. وقد أكد ـ ويؤكد ـ المسئولون الأمريكيون على أنها ستكون حربًا طويلة وممتدة ومتعددة الأساليب والوسائل، مما دفع البعض إلى اعتبارها بمثابة حرب باردة جديدة **"New Cold War"** بجديدة ناهيك عن الإجراءات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة على صعيد مكافحة الإرهاب، والتي يتمثل أبرزها في القرار رقم (١٣٧٣) الصادر عن مجلس الأمن في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠١، والذي يُعتبر أقوى قرار أصدرته المنظمة الدولية بهذا الشأن، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي قدمت مشروع القرار، وهو صدر على أساس الفصل السابع من الميثاق، بما يعني أنه ملزم لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويتضمن القرار العديد من الإجراءات، المالية والاقتصادية والقانونية والأمنية...الخ، التي يتعين على هذه الدول اتخاذها بشأن مكافحة الإرهاب. وقد توالت عمليات تنفيذ هذه الإجراءات من قبل دول العالم، مما جعل من "مكافحة الإرهاب" أحد الملامح الرئيسية لمرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر.

وعلى الرغم من كل ما سبق، فإن مفهوم "الإرهاب" بقى دون تحديد. فلا الولايات المتحدة الأمريكية استجابت لما طالبت به دول عديدة بشأن ضرورة الاتفاق على مفهوم "الإرهاب" قبل شن حرب ضده، ولا قرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) تضمن تحديدًا لماهية الإرهاب، رغم أن جوهر القرار هو مكافحة الإرهاب، ولا جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة أفلحت في ذلك، كما أن الدعوة التي طرحتها بعض الدول بشأن عقد مؤتمر دولي على أعلى مستوى للاتفاق حول تعريف محدَّد للإرهاب، ووضع اتفاقية دولية ملزمة لجميع الدول بشأن مكافحته، هذه الدعوة تم تجاهلها تمامًا من قبل واشنطن، وبدت وكأنها شئ تجاوزته الأحداث.

وجدير بالذكر أن مشكلة عدم الاتفاق على تعريف محدد لمفهوم " الإرهاب " سابقة على أحداث سبتمبر، حيث لم تفلح الجهود التي بُذلت سواء في إطار المنظمة الدولية (عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة) أو خارجها، في التوصل إلى نتيجة بهذا الخصوص؛ وذلك لأسباب عديدة: أبرزها اختلاف مصالح الدول وتقاطعها بهذا الشأن. كما أن الخلافات

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

بين الأكاديميين بشأن تعريف الإرهاب لا تقل عما هو موجود بين الدول بهذا الخصوص. ولكن في أعقاب أحداث سبتمبر، أصبح الاتفاق على تعريف محدد للمفهوم مسألة جوهرية، وذلك في ضوء خصوصية الأحداث، وطبيعة التداعيات العديدة التي ترتبت عليها حتى الآن، والتي يُتوقع أن تترتب عليها في المستقبل ، ومنها ما يلي:

١. أن الأحداث مثلت تطورًا غير مسبوق على صعيد ممارسة الإرهاب. فلأول مرة تُستخدم طائرات مدنية بركابها وخزانات وقودها كوسائل لتحطيم أهداف عسكرية ومدينة على الأرض، أي أن الطائرة اُستخدمت كصاروخ. كما أن الدقة التي نُفذت بها الهجمات تنمُّ عن قدرة كبيرة على استخدام بعض تقنيات ثورة المعلومات والاتصالات في التخطيط للهجمات وتنفيذها، مما يؤكد أن هناك نقلة نوعية كبيرة في ظاهرة الإرهاب على صعيد الأهداف والوسائل. فالهجمات أكدت عولمة الظاهرة الإرهابية، حيث برز نوع من الإرهاب العابر لحدود الدول، وهولا يُمارس داخل نطاقات وطنية أو إقليمية ضيقة، كما أنه غير مرتبط بأهداف سياسية أو تكسبية محددة كما كان الحال حتى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، بل أصبح العالم ساحته، ووصل إلى القوة العظمى الوحيدة في عقر دارها رغم كل ما تمتلكه من تكنولوجيات وأجهزة أمنية واستخباراتية. ونظرًا لضخامة عدد القتلى والمصابين من جرَّاء الهجمات، وضخامة الآثار التي ترتبت عليها فقد برزت مفاهيم وتعبيرات مثل "الإرهاب المُفرط" أو"فرط الإرهاب "، والإرهاب العالمي **" Global Terrorism "**، والشبكات الإرهابية العابرة لحدود الدول **"Transnational Terrorist Networks"**، وحرب أهلية معولمة **" Globalized Civil War"**. وكل هذه المفاهيم والتعبيرات وغيرها تشير إلى أن أحداث سبتمبر قد شكلت قطيعة مع الإرهاب بشكله التقليدي(٣).

٢. أن "الحرب ضد الإرهاب" أصبحت تشكل جوهر استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر. وفي هذا السياق أصبحت الإدارة الأمريكية تستخدم المفهوم بمرونة وبدون أدنى ضوابط، بحيث أصبحت تهمة ممارسة الإرهاب أو مساندته سيفًا مسلطًا على رقبة كل من يخالفها الرأي في سياساتها وتوجهاتها، وذلك على قاعدة تنطوي على إرهاب واضح، وهى "أن من ليس مع أمريكا في حربها ضد الإرهاب فهو مع المعسكر الآخر وعليه تحمل العواقب". ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقف من أي دعوات أو محاولات لتعريف الإرهاب موقف الرفض والتجاهل.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

٣. أن العرب والمسلمين هم أكثر المتضررين من جرَّاء غياب الاتفاق على تعريف لمفهوم " الإرهاب "، حيث أصبحت دول عربية وإسلامية، وتنظيمات سياسية مشروعة في دول عربية وإسلامية، وشركات ومؤسسات مالية مملوكة لعرب ومسلمين...الخ مستهدفة بالحرب ضد الإرهاب على نحو ما سبق ذكره. وأكثر من هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية راحت تتوسع في تعريف مصادر الإرهاب بحيث أصبحت تشمل مناهج التعليم الديني في الدول العربية والإسلامية، ومؤسسات العمل الإسلامي الخيريّ والدعويّ فيها، ولذلك مارست ـ وتمارس ـ واشنطن ضغوطًا بأشكال مختلفة على دول عربية وإسلامية عديدة من أجل تضييق القيود على العمل الخيري وتعديل مناهج التعليم، وفي مقدمتها مناهج التعليم الديني...الخ (٤).

٤. أن دولًا عديدة داخل العالمين العربي والإسلامي وخارجهما راحت تتخذ من مسألة " الحرب ضد الإرهاب" ذريعة لتصفية حساباتها السياسية مع خصومها السياسيين، وذلك بعيدًا عن منطق وأسس دولة القانون والمؤسسات. ومما ساعد على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تحدد علاقاتها بالدول الأخرى على أساس مدى تأييدها لها في حربها ضد الإرهاب بغض النظر عن طبيعة نظمها السياسية من حيث كونها تسلطية أم ديمقراطية، وهو ما يعني ببساطة أن "الحرب ضد الإرهاب" قد تم استغلالها وتوظيفها من قبل نظم سياسية عديدة لتضييق الهامش الديمقراطي، ولتحجيم نفوذ القوى السياسية المعارضة لهذه النظم (٥).

٥. أنه على أثر هجمات سبتمبر اتجهت دول غربية عديدة في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ إجراءات قانونية وسياسية وأمنية انطوت على تقييدٍ لبعض حقوق مواطني هذه الدول وحرياتهم، فضلًا عن تقييد أشد لحقوق وحريات الأجانب المقيمين فيها بغرض الدراسة أو العمل أو خلافه. والمهم هنا هو أن تلك الممارسات شكلت مساسًا بأسس ومبادئ "الديمقراطية الليبرالية" التي تمثل نظم الحكم في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية نماذج وتطبيقاتٍ لها، وهو الأمر الذي خلق ردود أفعال مضادة من قبل العديد من جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في هذه الدول وخارجها. ومن هنا فإن مفهوم "الديمقراطية الليبرالية"، وهو من المفاهيم المركزية في الحضارة الغربية أصبح يحتاج إلى مراجعة في ضوء التطورات التي لحقت بالنماذج التطبيقية لهذا المفهوم. وسوف يتم تناول هذه النقطة بشيء من التفصيل فيما بعد.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

٦. أن التعريف الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية للإرهاب، والذي يجد ترجمته في حربها ضده لا يقيم أي تمييز بين مفهوم "الإرهاب" ومفهوم آخر لـــه مغزاه ودلالاته العميقة بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي، بل ودول الجنوب عمومًا وهو مفهوم "التحرُّر الوطني"، والذي يبرر الحق المشروع في مقاومة الاحتلال. وفي هذا السياق تتعمد الولايات المتحدة الأمريكية تجاهل أي مطالب بشأن ضرورة التمييز بين الإرهاب الذي هو مرفوض ومدانٌ بجميع صوره وأشكاله، وبين مقاومة الاحتلال الأجنبي، والتي هي حق مشروع تكفله الشرائع السماوية والقانون الدولي والمواثيق الدولية. وفي ضوء هذا الخلط المتعمَّد بين المفهومين، فقد أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية لوائح بالتنظيمات التي تعتبرها إرهابية، وقد تضمنت هذه اللوائح أسماء عدد من التنظيمات التي تمارس المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، مثل: "حزب الله" في لبنان، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. وبالمقابل فإن الإدارة الأمريكية تجاهلت ــ وتتجاهل ــ إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، بل وراحت تقدم لـــه المسوِّغات والمبرِّرات، حيث تعتبر الحرب التي تشنها إسرائيل ضد الفلسطينيين، والتي أدت إلى مقتل وإصابة الآلاف في صفوف المدنيين، وتدمير البنية التحتية، المدنية والعسكرية، في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، تعتبرها دفاعًا مشروعًا عن النفس تقوم به إسرائيل في مواجهة التنظيمات الإرهابية حسبما تتصورها واشنطن [٦].

٧. أن الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب هي محكومة في المقام الأول بالفهم الأمريكي الرسمي للإرهاب، والقائم على النظر إليه كمجرد ظاهرة إجرامية تضم العديد من الشبكات والتنظيمات المنتشرة في عديد من الدول، ومن ثم فإن القضاء على الإرهاب لا يتم إلا من خلال وسائل أمنية وعسكرية. ولكن في مقابل هذه الرؤية الأمريكية الرسمية هناك رؤية أخرى في النظر إلى ظاهرة الإرهاب وكيفية التعامل معها، وجوهرها أن الإرهاب ظاهرة معقدة لها أبعادها البنيوية المرتبطة بالاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها العديد من الدول وبخاصة في الجنوب، فضلًا عن استمرار العديد من المشكلات والصراعات الداخلية والإقليمية دون حل وفي مقدمتها الصراع العربي ــ الإسرائيلي، علاوة على تعدد مظاهر وأشكال عدم العدالة في النظام الدولي؛ حيث تتجه الهوة بين الشمال والجنوب نحو مزيد من الاتساع، وبخاصة في ظل تمدد ظاهرة العولمة بأبعادها

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية والثقافية...الخ. ومن هنا فإن هذا الاتجاه يرى أنه إذا كانت الوسائل الأمنية والعسكرية ضرورية لمواجهة الإرهاب، فإنها ليست كافية لتحقيق هذا الهدف، بل لابد من معالجة أسبابه البنيوية. وبدون ذلك فإن الحرب التي ستقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب سوف تؤدي خلال الأجلين المتوسط والطويل على الأقل إلى خلق مصادر جديدة لتغذية الإرهاب (٧).

وخلاصة القول: إن مفهوم " الإرهاب " بحاجة إلى مراجعة في ضوء التحول الذي مثَّلته هجمات سبتمبر على صعيد الظاهرة الإرهابية، والذي يجسِّد عولمة هذه الظاهرة، وتوظيف بعض منجزات ثورة المعلومات والاتصالات في ممارسة الأنشطة الإرهابية. كما أنه يحتاج إلى مراجعة في ظل بروز تيار دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية يتعمّد عدم الفصل بين الإرهاب والحق المشروع في مقاومة الاحتلال، مما يجعل حركات التحرر الوطني التي تناضل من أجل الاستقلال تندرج في عداد الحركات الإرهابية. وفى جميع الحالات فإن مراجعة مفهوم الإرهاب لابد وأن تقوم على رفض وتفنيد محاولات ربطه بدينٍ معين، أو بجنس محدد، أو بمنطقة جغرافية بذاتها، حيث إنه ظاهرة عالمية عرفتها –وتعرفها– دول ومجتمعات عديدة بدرجات متفاوتة وأشكال متعددة. كما أنه يتعين عدم إغفال الإرهاب الذي تمارسه دول ضد عناصر أو جماعات داخلها أو ضد دول أخرى. وبالإضافة إلى هذا فإن سياسة مواجهة الإرهاب اعتمادًا على الأساليب العسكرية والأمنية في حاجة إلى مراجعة حيث إنها ليست كافية، حتى وإن أدت إلى الحد من الأنشطة الإرهابية خلال الأجلين القصير والمتوسط.

المحور الثاني– الإسلام والحركات الإسلامية

على الرغم من أن اهتمام الغرب بالإسلام على الصعيدين السياسي والأكاديمي له جذوره وخلفياته التاريخية القديمة، إلا أن هذا الاهتمام تزايد بشكل ملحوظ في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران وبخاصة مع تنامي الحركات الإسلامية المسيّسة وتمدّد أدوارها في العالمين العربي والإسلامي. ثم جاءت أحداث سبتمبر لتخلق اهتمامًا غير مسبوق في الغرب بالإسلام وما يرتبط به من قضايا وبخاصة في المجال السياسي، وذلك نظرًا لأن المسئولية عن الأحداث عُلقت منذ اللحظة الأولى بالعرب والمسلمين، ومن ثم توالت موجات العداء والمضايقات التي استهدفت، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، الجاليات والمؤسسات العربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية، فضلًا عن حملات التشويه والإساءة التي تعرض لها الدين الإسلامي ذاته، ناهيك عن أن " الحرب ضد الإرهاب " قد أصبحت تستهدف بالأساس دولًا عربية وإسلامية، وتنظيمات سياسية ومؤسسات مالية وجمعيات خيرية موجودة في دول عربية وإسلامية على نحو ما سبق ذكره، وهو الأمر الذي

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أسهم في نبش وإحياء ميراث العداء والكراهية بين العالم الإسلامي والغرب، وبخاصة في ظل التصريحات العديدة التي صدرت عن مسئولين غربيين، والتي غذت هذه المشاعر، فالرئيس الأمريكي "بوش الابن" وصف في تصريح شهير لـــه "الحرب ضد الإرهاب" بأنها حرب صليبية، كما أن رئيس الوزراء الإيطالي "بيرولوسكوني"، أكد في تصريحات له على تفوق الحضارة الغربية على الحضارة الإسلامية (٨).

وفي هذا السياق، فقد برزت مجموعة من المفاهيم والمقولات التي تحتاج إلى مراجعة. فعلى صعيد العلاقة بين الإسلام والغرب طُرحت من جديد وعلى نحو غير مسبوق مقولة " صدام الحضارات " التي كان قد طرحها هانتنجتون في عام ١٩٩٣، أما على صعيد الداخل الإسلامي فقد تعرض مفهوم " الجهاد" في الإسلام لكثير من التشويه، فتنظيم القاعدة وغيره من الجماعات المتشددة اعتبروا هجمات سبتمبر بمثابة جهاد في سبيل الله، وراح " أسامة بن لادن " في أشرطته المسجَّلة التي بثَّتها وسائل الإعلام يكرّر دعوته للشعوب العربية والإسلامية لممارسة الجهاد ضد الكفّار وإخراجهم من بلاد العرب والمسلمين، كما أن دوائر أمريكية وغربية وصهيونية عديدة راحت تروج لمقولة أن " الجهاد " في الإسلام هو مرادف "للإرهاب" مؤكدة على أن الدين الإسلامي يحض معتنقيه على التطرف وممارسة العنف والإرهاب.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد طَرحت مفاهيم ومقولات عديدة تتصل بموقف الإسلام من الحداثة والديمقراطية بالمعنى الغربي لكل منهما، حيث راح البعض يدق على نغمة تعارض الإسلام مع الحداثة وما تقوم عليه من أسس وقيم مثل العلمانية والعلم والعقلانية، فضلا عن عدم توافقه، أي الإسلام، مع الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان. ولذلك طُرح مفهوما "تحديث الإسلام" و"علمنة الإسلام". كما أكد البعض على ضرورة "تجديد الخطاب الإسلامي". وبخصوص مستقبل حركات الإسلام السياسي فقد برز اتجاه مفاده أن دور هذه الحركات قد انتهى، وأنه لا مستقبل لها؛ حيث إن مستقبلها قد دُفن تحت أنقاض برجي مركز التجارة العالمي؛ ولذلك راح البعض يؤكد على مقولة "نهاية الإسلام السياسي". وفيما يلي عرض لكل من المفاهيم والمقولات السابقة بقليل من التفصيل:

١ــ الإسلام ومقولة "صدام الحضارات":

تعتبر مقولة " صدام الحضارات " التي طرحها "هانتنجتون" في عام ١٩٩٣، وذلك في معرض رده على مقولة " نهاية التاريخ " التي كان قد طرحها "فوكوياما" في نهاية الثمانينيات، تعتبر من أكثر المقولات التي نالت حظًا من الذيوع والانتشار خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وجوهرها أن هناك سبعة أو ثمانية حضارات في العالم، وأن شكل الصراع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يتجه ليأخذ طابعًا حضاريًا (ثقافيًا ودينيًا)، وأن المواجهة ستتمحور في الأساس بين الإسلام والغرب. ورغم أن هذه المقولة كانت قد بدأت تتراجع بعض الشيء

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مع نهاية تسعينيات القرن العشرين، إلا أن هجمات سبتمبر وما ترتب عليها من تداعيات أعادتها إلى بؤرة الاهتمام مجددًا، فقد اعتبر البعض أن ما حدث هو بمثابة تأكيدٍ لصحتها، حيث إنه نموذج حيّ لـــ "صدام الحضارات" على الأرض. ولكن مقابل الرواج الذي حظيت به مقولة "صدام الحضارات"، فقد اعتبر البعض أن مقولة "نهاية التاريخ"– والتي تقوم على افتراض الانتصار النهائي للرأسمالية والديمقراطية الليبرالية، وأن هذا يشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية، وبالتالي نهاية التاريخ– اعتبرها قد انتهت، وراح يتحدث عن "نهايـــة نهاية التاريخ" **"The End of the End of History"** [٩].

وجدير بالذكر أن طرح مقولة "صدام الحضارات" في تفسير وفهم العلاقة بين الإسلام والغرب، لا يمكن فهمه بمعزل عن مفاهيم ومقولات ظهرت في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي راحت تؤكد على طابع الصراع والمواجهة بين الطرفين، منها على سبيل المثال: (التهديد الإسلامي) "**Islamic Threat**"، و(الخطر الأخضر) "**Green Beril**"، والإسلام كعدو بديل للغرب، وجميعها تجسد حالة ما أصبح يُعرف بـــ "الإسلام وفوبيا"، أي الخوف من الإسلام في الغرب[١٠]. ورغم أن مقولة "صدام الحضارات" كانت قد تعرضت لبعض الانتقادات منذ بداية ظهورها، إلا أن استخدامها على نحو واسع النطاق لتفسير أحداث سبتمبر وتداعياتها قد جعل من إعادة مراجعتها وتقييمها مرة أخرى مسألة أكثر إلحاحًا. فالمفهوم الذي يتبناه صاحبها للحضارة ليس دقيقًا، حيث ينظر إليها ككيان مستقل لـــه حدوده الجغرافية والثقافية الثابتة متجاهلًا ثوابت التاريخ وحقائق الواقع التي تؤكد حقيقة التمازج والتداخل والتأثير المتبادل بين الحضارات والثقافات. وفي هذا السياق يمكن فهم دور الحضارة الإسلامية كأحد روافد تأسيس الحضارة الغربية. كما أن مقولة "هانتنجتون" تقوم على النظر إلى كل من الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية ككتلة واحدة صماء، بما يعني تجاهل التعدد والتنوع داخل كل منهما. ومن هذا المنطلق فإنه لا مجال لاختزال حضارات كبرى في نظم أو تنظيمات أو وقائع بعينها. وعلى سبيل المثال، فإن إدارة "بوش الابن" لا ترادف الحضارة الغربية، كما أن تنظيم القاعدة أو غيره من الجماعات المتشددة لا يمثل الإسلام أو الحضارة الإسلامية. وأكثر من هذا فإن هذه المقولة تتجاهل القواسم المشتركة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية على الصعيد القيمي، وبخاصة فيما يتعلق بمبادئ وقيم احترام كرامة الإنسان والعدل والمشاركة فضلاً عن الطابع العالمي للحضارتين والأساس الإيماني لكل منهما[١١].

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن مقولة " صدام الحضارات " تفتقر إلى الإثبات الإمبريقي من منظور دلالات الخبرة التاريخية للصراعات الدولية، فرغم وجود الكثير من الصراعات التي حدثت بين دول تنتمي إلى حضارات مختلفة، فالمؤكد أيضا أن هناك كثيرًا من الصراعات التي حدثت بين دول

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وجماعات تنتمي إلى نفس الحضارة، وينطبق هذا على الحضارة الغربية مثلمًا ينطبق على العالم الإسلامي، وكذلك على البلدان الآسيوية التي تنتمي إلى الكنفوشيوسية [١٢]. وهذا يؤكد على أن الصراعات بين الدول كثيرًا ما اندلعت لأسباب تتعلق بالمصالح وليس بالثقافات أو الأديان، حتى وإن تم توظيف الأخيرة بشكل أو بآخر في بعض هذه الصراعات. ولعل أكبر دليل على ذلك هو التحالف الذي قام بين الولايات المتحدة الأمريكية وجماعات الجهاد الإسلامي خلال فترة مقاومة الاحتلال السوفيتي في أفغانستان، حيث التقى الجانبان على هدف محاربة السوفيت. وبذلك وظفت الولايات المتحدة الأمريكية الجهاد الإسلامي ضد الاتحاد السوفيتي في إدارة علاقاتها مع موسكو، وأسهمت دون قصد في خلق الظروف والمعطيات التي أدت إلى بروز ظاهرة "أسامة بن لادن"، و"تنظيم القاعدة"، و"الأفغان العرب" [١٣].

وفي مقابل مقولة "صدام الحضارات" طرح البعض مفاهيم أخرى مثل "حوار الحضارات" و"التعايش الثقافي"، وذلك باعتبار الحوار بين الحضارة الإسلامية والغرب هو السبيل الوحيد لمعرفة كل طرف بالآخر على أسس صحيحة، كما أنه السبيل الوحيد للكشف عن الأسس والقواسم المشتركة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية. وفي هذا السياق، فقد أكد كثير من المفكرين العرب والمسلمين وغيرهم على أن بعض مظاهر الاستياء والكراهية الموجودة في العالمين العربي والإسلامي ضد الغرب إنما تنصب في المقام الأول على سياسات بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد مصالح وقضايا العرب والمسلمين، كما أن المضايقات والاعتداءات التي تعرضت لها الجاليات العربية والإسلامية في الغرب، وعمليات التشويه والإساءة التي طالت الدين الإسلامي ذاته أسهمت في تغذية ردود فعل مضادة في العالمين العربي والإسلامي [١٤].

<u>وصفوة القول</u>: إن المقولة الرئيسية التي طُرحت على نطاق واسع لتفسير هجمات سبتمبر وتداعياتها، وهى مقولة "صدام الحضارات" تعتبر فقيرة نظريًا ومعرفيًا، وليس هناك ما يؤكد صحتها تجريبيًا من واقع السجل التاريخي للصراعات الدولية، ولذلك فمن المهم إثراء مفاهيم "التعايش الثقافي" و"حوار الحضارات".

<u>٢ــ إعادة الاعتبار لمفهوم "الجهاد" في الإسلام:</u>

على الرغم من أن عمليات تشويه مفهوم "الجهاد" في الإسلام سواء عن عمد أو بدون قصد هي سابقة على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا أنها تصاعدت بشكل واضح في أعقاب هذه الأحداث، فتنظيم القاعدة وتنظيمات إسلامية متشددة أخرى راحت تؤكد على أن هجمات سبتمبر هي جهاد في سبيل الله، وراحت تدعو الشعوب العربية الإسلامية إلى ممارسة الجهاد ضد النظم العميلة في الداخل، وضد المصالح الأمريكية والوجود الأمريكي في العالمين العربي الإسلامي. وبالمقابل فإن دوائر

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

سياسية وأكاديمية كثيرة في الغرب راحت تؤكد على أن آيات الجهاد والقتال في القرآن هي التي تقدم المسوِّغات للقتل باسم الدين الإسلامي، ومن هناك فقد تصاعدت الاتهامات للإسلامِ ذاته باعتباره دينَ تطرفٍ وعنف وإرهاب، أي أصبح "الجهاد" في الإسلام في نظر هؤلاء مرادفًا للإرهاب والقتل والتطرف، ومن هنا تصاعدت المطالب والضغوط الأمريكية على دول عربية وإسلامية عديدة بشأن تعديل مناهج التعليم الديني فيها، بحيث يتم تنقيتها من المواد والمباحث التي تحضّ على التطرف والعنف والإرهاب من وجهة نظر هذه الأطراف(١٥).

ونظرًا لأن " الجهاد " في الإسلام له أصوله ومستوياته ووسائله وضوابطه الشرعية التي يتعين الالتزام بها حتى في حالة اتخاذه شكل القتال المسلّح، فقد أصبح من الضروري تنقية هذا المفهوم مما لحق به من شوائب وسوء فهم نتيجة لاستخدامه بشكل انتهازي/ برجماتي من قبل أطراف عديدة على نحو ما سبق ذكره (١٦).

وجدير بالذكر أن المراجعة يجب ألا تقتصر على مفهوم " الجهاد " فقط، ولكن يجب أن تشمل جملة من المفاهيم الأخرى التي أصبحت رائجة في الخطاب السياسي والأكاديمي والإعلامي في الغرب، ومنها على سبيل المثال: الإسلام المسلح " **Militant Islam** "، والإسلام الراديكالي " **Radical Islam** "، والأصولية الإسلامية " **Islamic Fundamentalism** " ، والحرب المقدسة " **Holy War** "، والإرهاب الإسلامي " **Islamic Terrorism**"، فكل هذه المفاهيم وغيرها تصب في مجرى تشويه مفهوم " الجهاد " في الإسلام ومحاكمة الدين الإسلامي بممارسات جماعات محدودة وهامشية تتبنى فكرًا انغلاقيًا متزّمتًا يقوم على التفسير الحرفي لبعض النصوص القرآنية وإخراجها من سياقاتها، والانحراف بها عن مقاصدها وغايتها. ورغم أن بعض هذه المفاهيم سابق على أحداث سبتمبر، ورغم بعض الانتقادات التي وجهها البعض لهذه المفاهيم، إلا أنها بقيت في النهاية محاولات فردية وجزئية ولم ترقَ إلى مستوى المراجعة الأصيلة المتكاملة لها، ولذلك أصبحت مفاهيم رائجة وشائعة الاستخدام ليس من قبل الباحثين الغربيين فحسب، ولكن من قبل كثير من الباحثين في العالمين العربي والإسلامي، ناهيك عن استخدامها بكثافة في الخطابات السياسية والإعلامية، مما يستوجب مراجعتها.

٣ ــ مفهوما "تحديث الإسلام" و"علمنة الإسلام":

على الرغم من أن مفهومي "تحديث الإسلام" و"علمنة الإسلام" مطروحان قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا أنهما أصبحا مفهومين رئيسيين في الخطاب السياسي والأكاديمي الأمريكي ــ والغربي ــ بصفة عامة بعد الأحداث، حيث برز اتجاه قوى راح يؤكد على أن سبب بروز قُوى وجماعات التطرف والعنف والإرهاب في العالم الإسلامي هو عدم توافق الإسلام مع الحداثة، وغياب أو ضعف التقاليد والخبرات العلمانية التي تقوم على أساس

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الفصل بين الدين والدولة، بما يحول دون تسييس الدين، والذي هو أمر مولِّد للانقسامات والصراعات. يقول فرانسيس فوكوياما: "إن الإسلام هو الحضارة الرئيسية الوحيدة في العالم التي يمكن الجدل بأن لها بعض المشاكل الأساسية مع الحداثة.... وأن الأصولية الإسلامية الحديثة هي السبب في ذلك، لأنها ترى المجتمعات الغربية مجتمعات فاسدة تسود فيها الموبقات.... ومن ثم فالحرب الأمريكية ليست ضد الإرهاب، وإنما ضد الأصوليين، وهم ليسوا بمجموعة صغيرة، ولكنهم يصلون إلى ٢٠% من سكان العالم الإسلامي" (١٧)، أي خمس سكان العالم الإسلامي.

وبغض النظر عن الجدل حول مفهوم "الحداثة"، وبخاصة مع ظهور مفهوم "ما بعد الحداثة"، فالمؤكد أن القائلين بعدم التوافق بين الإسلام والحداثة إنما يدقون على نغمة أن الإسلام لا يتوافق مع كثير من القيم الأساسية التي قامت عليها الحداثة الغربية وفي مقدمها العلم والعقلانية فضلًا عن العلمانية وما يرتبط بها ويتفرع عنها من قيم أخرى مثل: أن الشعب هو مصدر السلطة، والتعددية السياسية والفكرية والحزبية، والديمقراطية، والمساواة بين المرأة والرجل، والتسامح السياسي والفكري...الخ. ولذلك راح هؤلاء يؤكدون على أن "تحديث الإسلام" و"تطبيق العلمانية"هما عنصران جوهريان لتجفيف منابع التطرف والعنف والإرهاب، وتحقيق التقدم في العالم الإسلامي. يقول فوكوياما " أنا أرى أن التوفيق ممكن بين الإسلام كدين وبين الحداثة ... وقد أثبت قدرته على التوافق مع الحداثة في عدد كبير من المجتمعات... ولا أرى سببًا يمنع من وجود شكل حديث للإسلام... وأنا أعتقد أن القضية الأساسية هي إمكانية وجود دولة علمانية... حيث إن المجتمعات الغربية تعلمت المبادئ العلمانية في إطار عملية التنوير نتيجة الحروب الدينية التي اشتعلت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتي تقرر بناء عليها فصل الدين عن مجال السياسة. وفي اعتقادي أن هذا الأمر ليس فقط ممكنًا، لكنه ضروريّ ومطلوب في إطار التقاليد الإسلامية. فالإسلام السياسي أو المسّيس يؤدى إلى الصراع المستمر"(١٨).

وثمة عدة مداخل يتعين الانطلاق منهما في مراجعة مفهومي "تحديث الإسلام" و"علمنة الإسلام":

أولها، ضرورة التمييز بين الإسلام كدين لـــه أصوله المتمثلة في القرآن والسنة، وبين الحركات والتنظيمات والنظم التي ترفع شعارات إسلامية وتتبنى تفسيرات معينة للإسلام، وبالتالي فإنه لا يمكن بحال من الأحوال محاكمة الإسلام استنادًا إلى رؤى أو ممارسات أي منها.

وثانيها، إبراز الموقف الأصيل للإسلام من قضايا التعددية الحزبية والديمقراطية وحقوق الإنسان. فرغم أن هناك جماعات وتنظيمات إسلامية تعلن رفضها للديمقراطية بحجج عديدة تستند إلى رؤى وتفسيرات معينة لكل من الإسلام والديمقراطية، إلا أن هناك تيارًا بارزًا يمثله عدد كبير من المفكرين والعلماء في العالمين العربي والإسلامي وبعض الباحثين الغربيين يؤكد على عدم التعارض بين الإسلام والديمقراطية؛ وذلك استنادًا

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

إلى منطلقات عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها، وتكتفي الدراسة بالإحالة إلى بعض الكتابات والمصادر بهذا الخصوص، ناهيك عن خبرات الممارسة السياسية لكثير من الأحزاب الإسلامية أو بالأحرى التي تستند إلى مرجعية إسلامية في الدول التي سُمح لها فيها بممارسة العمل السياسي في إطار النظم القائمة [١٩].

وثالثها، إعادة النظر في مفهوم "العلمانية" من زوايا مختلفة منها: خصوصية موضوع السلطة والحكم في الإسلام. فالسلطة في الإسلام مدنية وليست دينية، كما أن الإسلام لم يحدّد شكلاً معيناً لنظام الحكم يُلزم به المسلمين في كل زمان ومكان، بل كل ما تضمنه بهذا الخصوص هو مجموعة من المبادئ العامة التي يتعين أن يلتزم بها الحكم أيًا كانت صيغته المؤسسية. وإذا كانت العلمانية تشكل ركيزة للديمقراطية، فلماذا إذن اقترنت بالاستبداد في كثير من الدول العربية والإسلامية التي تبنت نظمها السياسية توجهات علمانية سواء أكانت اشتراكية أو ليبرالية بما في ذلك تركيا؟، وهو ما يعني أن قضية الاستبداد في العالم العربي والإسلامي لها جذورها وأسبابها العديدة التي لا علاقة لها بالدين في ذاته، وفي مقدمتها عدم اقتناع النظم الحاكمة بالديمقراطية وسعيها إلى ترسيخ الاستبداد حتى وإن اضطرت إلى تبني واجهات ديمقراطية شكلية. ومن هذا المنطلق فإنه لا يمكن بحال من الأحوال تحميل الإسلام كدين مسئولية رسوخ الاستبداد وغياب الديمقراطية في العالم الإسلامي حتى وإن كان تاريخ المسلمين وواقعهم الراهن حافليْن بالممارسات الاستبدادية، فضلا ًعن وجود تنظيمات إسلامية تعادي الديمقراطية صراحة[٢٠]. وإذا كانت العلمانية تعني الفصل بين الدين والدولة، فكيف نفسّر إذن الصعود السياسي لدور الدين في دول غير إسلامية تأخذ بالعلمانية، ومن ذلك على سبيل المثال: الدور البارز للكنيسة الكاثوليكية في عملية التحول الديمقراطي في العديد من دول آسيا وأمريكا اللاتينية، والدور المؤثر لقوى المسيحية الصهيونية والتي يغلب عليها الطابع البروتستانتي في السياسة الخارجية الأمريكية، ووضعية الأحزاب الاشتراكية أو الديمقراطية المسيحية في عدد من البلدان الأوربية، فضلا عن دور بابا الفاتيكان، والدور المؤثر للأحزاب الدينية في إسرائيل [٢١]. وفي ضوء كل ذلك وغيره يتضح أن الصعود السياسي لدور الدين هو ظاهرة عالمية وليس حكرًا على العالم الإسلامي فقط، وهو أمر يتعين أخذه في الاعتبار عند مراجعة قضية العلمانية في العالمين العربي والإسلامي استنادًا إلى المنطلقات والمسوّغات السابقة، خاصة وأن هذا الموضوع يثير قضية أخرى هامة وحساسة وهى قضية تطبيق الشريعة الإسلامية وموقعها في الهياكل الدستورية والقانونية للدول العربية والإسلامية.

<u>٤ــ مفهوما "المواطنة" و"الهوية" بالنسبة للأقليات الإسلامية في الدول الغربية:</u>

إذا كان تصاعد ظاهرة العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية قد أثار العديد من التساؤلات

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

حول مفهوم "المواطنة" بصفة عامة، فإن أحداث سبتمبر وتداعياتها قد طرحت بشدة مفهومي "المواطنة" و"الهوية"، وما يرتبط بهما من قضايا وإشكاليات تتعلق بالولاء والانتماء بالنسبة للأقليات المسلمة في الدول الغربية، وبخاصة في ظل موجات المضايقات والاعتداءات التي استهدفت هذه الأقليات في أعقاب الأحداث. وجوهر المشكلة بالنسبة لهذه الأقليات إنما ينبع في كثير من الحالات من وجود فجوة بين الانتماء الديني وما يترتب عليه من التزامات عقيدية وسلوكية من ناحية، ومتطلبات التمتع بمواطنة الدول الغربية والانصهار فيها، وما يرتبه ذلك من حقوق وواجبات قانونية من ناحية أخرى.

وقد أُثيرت هذه المسألة في ضوء خلفيات معينة، وفي ظل سياقات عديدة منها: مشاركة الجنود الأمريكيين المسلمين في الحرب ضد دولة إسلامية (الحرب الأمريكية ضد أفغانستان). كما أن وجود بعض أشكال التمييز ضد العرب والمسلمين، وعدم تقدير قيمهم الثقافية والدينية بالشكل المناسب، ورسوخ صور نمطية مشوهة عن الإسلام والمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما، وبخاصة مع تصاعد التيارات اليمينية في عديد من الدول الغربية، إنما يشكل بعدًا هامًا في الموضوع وبالذات بالنسبة لأبناء المهاجرين الذين يُطلق عليهم "الجيل الثاني" كما هو الحال في فرنسا. كما بدأت بعض الدول الغربية تضع سياسات وتتخذ إجراءات بهدف ضمان التزام المسلمين من مواطنيها بالقيم الغربية، كأن يقبلوا بالعلمانية صراحة، ويعلّموا أبناءهم في مدارس علمانية، ويقبلوا بالمساواة بين الرجل والمرأة حسب التصور الغربي لتلك المساواة...الخ [٢٢]. وكل هذا وغيره يجعل القضية مطروحة على الصعيدين السياسي والأكاديمي، وبخاصة في ظل الوزن العددي الذي تمثله الأقليات الإسلامية في الغرب.

٥ ــ نهاية الإسلام السياسي (الحركات الإسلامية المسيّسة):

لقد شكلت الحركات الإسلامية المسيّسة أو حركات ما يُعرف بـــ "الإسلام السياسي " مبحثًا رئيسيًا في التحليل السياسي الخاص بالعالم العربي والإسلامي منذ سبعينات القرن العشرين، وذلك نظرًا لاعتبارات عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها. ورغم أن بعض الدراسات التي ظهرت قبل أحداث سبتمبر كانت قد انتهت إلى التأكيد على فشل الإسلام السياسي، وبدأت تتحدث عن مرحلة "ما بعد الإسلام السياسي"[٢٣]، إلا أن أحداث سبتمبر وما ترتب عليها من تداعيات دفعت بالقضية مجددًا إلى بؤرة الاهتمام، حيث راح البعض يؤكد على أنه لا مستقبل لحركات ما يُعرف بـــ "الإسلام السياسي"، وأن مستقبل هذه الحركات قد دُفن تحت أنقاض برجي مركز التجارة العالمي، وبخاصة في ظل الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، وتنوع الإجراءات التي اتخذتها ــ وتتخذها ــ معظم الدول العربية والإسلامية بشأن مكافحة الإرهاب، وذلك تنفيذًا لقرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) المشار إليه سلفًا من ناحية، وبضغوط من واشنطن من ناحية أخرى.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وفي إطار تقييم مقولة " نهاية الإسلام السياسي " في ضوء الأحداث والتطورات التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، يمكن القول: إن هذه المقولة تنطبق على الحركات الإسلامية المتشددة أو الراديكالية التي تتبنى فكرًا انقلابيًا، وترفض التعددية السياسية والديمقراطية، وتعادي الغرب، وتنتهج أسلوب العنف من أجل بناء الدولة الإسلامية طبقًا للأصول الإسلامية الصحيحة حسبما تتصورها هذه التنظيمات، ولكنها لا تنطبق على الحركات والتنظيمات الإسلامية المعتدلة التي تقبل بممارسة العمل السياسي في إطار النظم القائمة، وذلك من خلال أساليب سلمية ومشروعة، وتنبذ التطرف والعنف، وتقبل بالتعددية السياسية والديمقراطية، ولا تتبنى مواقف معادية للغرب[٢٤]. وقد أكدت الانتخابات التشريعية التي جرت في عدد من الدول العربية والإسلامية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر صحة هذا الاستنتاج، حيث حققت أحزاب وجماعات إسلامية فوزًا كبيرًا وغير مسبوق في الانتخابات العامة التي جرت خلال عام ٢٠٠٢ في كل من المغرب والبحرين وباكستان وتركيا. وقد شكلت الحالة التركية مفارقة مثيرة، حيث استطاع حزب ذو مرجعية إسلامية وهو حزب "العدالة والتنمية" أن يحقق فوزًا تاريخيًا في انتخابات عامة في دولة علمانية، الأمر الذي أهله لتشكيل الحكومة بمفرده، وهى أول حكومة غير ائتلافية في تركيا منذ نحو خمسة عشر عامًا، ولذلك وصف البعض ما حدث في تركيا بأنه "زلزال سياسي" بكل المقاييس[٢٥].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول: إن موضوع مستقبل الحركات والتنظيمات الإسلامية المسيّسة يحتاج إلى مراجعة في ضوء تداعيات أحداث سبتمبر، فإذا كانت الأحداث قد أكدت على فشل مشروع طالبان، وعدم وجود مستقبل للحركات الإسلامية التي تتبنى نهج العنف، مما يؤكد على سلامة الانتقادات التي سبق أن وجهها كثير من المفكرين والباحثين إلى هذه الحركات[٢٦]، إلا أن تداعيات الأحداث أكدت أيضًا أن الحركات والتنظيمات الإسلامية المعتدلة اكتسبت زخمًا جديدًا ترجمته النتائج التي حققتها أحزاب وجماعات إسلامية شاركت في الانتخابات العامة التي أُجْريت في عدة دول عربية وإسلامية خلال عام ٢٠٠٢ على نحو ما سبق ذكره، وهو ما يمثل أحد الأدلة الهامة لدحض حجج القائلين بالتعارض بين الإسلام والديمقراطية.

وثمة عدة قضايا بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة بشأن مستقبل الحركات الإسلامية المسيّسة منها: أنه إذا كانت تداعيات أحداث سبتمبر قد أدت إلى تراجع جماعات التطرف والعنف، فما الذي يحول دون ظُهور جماعات جديدة بأسماء جديدة خلال الأجلين المتوسط أو الطويل؟ والإجابة عن هذا السؤال تتطلب البحث في الأسباب الحقيقية التي أدت إلى بروز ظواهر وجماعات التطرف والعنف في العالمين العربي والإسلامي في السابق، والكشف

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

على مدى فاعلية النظم الحاكمة في تبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي من شأنها القضاء على عناصر البيئة الحاضنة للتطرف والعنف. كما أن تقييم الأداء السياسي والبرلماني للإسلاميين سواء أكانوا في الحكم (حالة تركيا) أوفي المعارضة (حالة المغرب مثلاً) مسألة جوهرية من زاوية استشراف مستقبل هذه الحركات باعتبار أن ذلك هو المحكّ العلمي لإثبات طبيعة وحدود قدرتها على التعامل مع التحديات والاستحقاقات التي تواجه العالميْن العربي والإسلامي، خاصة وأن التصويت للإسلاميين في الانتخابات يرتبط في جانب منه بعدم الرضاء الشعبي عن أداء وممارسات الأحزاب ذات التوجّهات العلمانية التي سيطرت على المشهد السياسي في الدول العربية والإسلامية لفترات طويلة. ومن المهم أيضًا دراسة انعكاسات السياسة الأمريكية الحالية تجاه العالمين العربي والإسلامي على مستقبل الحركات الإسلامية المسيّسة، فاستمرار الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل، والإعداد لحرب محتملة ضد العراق، والتدخل المكثّف في الشئون الداخلية للدول العربية والإسلامية بما في ذلك مناهج التعليم، وبخاصة التعليم الديني في هذه الدول... الخ، كل ذلك وغيره سوف يكون له على الأرجح تأثيراته على تعميق مشاعر الكراهية للسياسة الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي، وخلق بيئة ملائمة لتنامي جماعات التطرف والعنف من جديد. وفى هذا السياق فقد أكد عديد من الباحثين والخبراء الأمريكيين على ضرورة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمراجعة سياستها تجاه العالم الإسلامي باعتبار أن تأسيس علاقة إيجابية بين الطرفين إنما يمثل أحد الضمانات الأساسية لتأمين المصالح الأمريكية في المنطقة خلال الأجلين المتوسط والطويل[٢٧].

٦ ــ تجديد "الخطاب الإسلامي":

على الرغم من أن قضية تجديد "الخطاب الإسلامي" ليست جديدة، حيث إنها شكلت عنصرًا أساسيًا في حركة التجديد والإصلاح الإسلامي التي لها جذورها وامتداداتها التاريخية عبر إسهامات العديد من رواد حركة التجديد، إلا أن هذه القضية أصبحت مطروحة بشدة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وذلك من قبل الكثير من الباحثين والمفكرين ورجال الدين، حتى أن مفتي الديار المصرية الدكتور أحمد الطيب اعتبر أن " تجديد الفكر الإسلامـــي ضرورة عصرية "[٢٨].

وجدير بالذكر أن طرح قضية " تجديد الخطاب الإسلامي " مجددًا من قبل علماء ومفكرين وباحثين عرب ومسلمين لم يكن استجابة للضغوط الأمريكية والغربية بشأن تحديث الإسلام حسب رؤى وتصورات معينة، ولكنها كانت من منطلق قناعة بأن هناك مشكلات عديدة يعاني منها هذا الخطاب، وهو الذي يشمل "خطاب الدعاة والوعّاظ والخطباء والمفتين والباحثين حين يُقدم إلى جمهور الناس على أنه الوصف السليم والفهم الصحيح للإسلام في عقيدته ونظامه الأخلاقي وآدابه وشرعيته"[٢٩]. وقد

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

حدد د.أحمد كمال أبو المجد سبعة مظاهر للخلل في الخطاب الإسلامي تستوجب تجديده، وهى تتمثل في: "الدعوة إلى الإسلام عن طريق الترهيب والتخويف وإغفال الدعوة إليه عن طريق الترغيب والتبشير... والميل إلى التشديد على الناس رغم أن شريعة الإسلام قد بنيت على التيسير ورفع المشقّة ورفع الحرج... والغفلة عن مقاصد الشريعة والوقوف عند ظاهر النصوص وحروفها... والغفلة عن ترتيب الأولويات ومراتب الواجبات الدينية... والغفلة عن دور العقل وأهمية العلم في بناء التصور الإسلامي... ومداومة الحديث عن الماضي والذهول عن الحاضر والخوف من المستقبل... والخلل في علاقة المسلمين بالغير، حيث إن بعض نماذج الخطاب الإسلامي المعاصر تقع في أخطاء فادحة وهى تصف هذه العلاقة لجماهير المسلمين. ويتمثل الخطأ الأكبر في إقامة سور نفسي واجتماعي يحاجز بين المسلمين وسائر الناس، وإقامة سور آخر بحاجز بين المسلمين بعضهم البعض داخل المجتمع الواحد... فتكون عاقبة ذلك محاصرة المسلمين داخل حوزات مغلقة تحول دون تواصلهم مع غيرهم وتتركهم في عزلة تضر بهم وبالناس جميعًا... وتمنح شرعية كاذبة للدعاوى التي تملأ الدنيا من حولنا هذه الأيام زاعمة أن الإسلام يضع أتباعه في حالة جهاد ديني مقدس متواصل الحلقات ضد من لا يدين بدينهم ولا يرى رأيهم، وأنهم سيظلون لذلك غرباء عن مسيرة الإنسانية المعاصرة"[٣٠].

ومن المؤكد أن قضية تجديد "الخطاب الإسلامي" متعددة المداخل والأبعاد، حيث تنصرف إلى مضمون هذا الخطاب وغاياته ومقاصده ورؤيته للقضايا الراهنة من ناحية، ومتطلبات عملية التجديد سواء بالنسبة للأشخاص المؤهّلين للقيام بذلك أو المؤسسات التي يمكن أن ترعى وتشجع جهود عملية التجديد مثل المعاهد والكليات الدينية ومراكز البحوث المتخصصة في الدراسات الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي من ناحية ثانية، فضلاً عن الاستفادة مما تتيحه ثورة المعلومات والاتصالات من وسائل حديثة مثل الإنترنت وغيرها في نشر الخطاب الإسلامي المستنير وبخاصة في الغرب، حيث تسود صور نمطية مشوهة عن الإسلام من ناحية ثالثة. وثمة أمور أخرى ذات صلة بعملية التجديد تستحق مزيدًا من الاهتمام، منها: تفعيل عملية التقريب بين المذاهب الإسلامية، وتعزيز قنوات التواصل والحوار بين التيار الإسلامي المعتدل والتيار العلماني بروافده المختلفة بما يبدّد الهواجس والمخاوف ويسمح باستكشاف المساحة المشتركة التي يمكن التعاون فيها بين التيارين.

٧ــ مفاهيم أخرى:

بالإضافة إلى المفاهيم السابقة، فإن كتابات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر المرتبطة بالإسلام والحركات الإسلامية تحفل بالعديد من المفاهيم والتعبيرات الأخرى التي هي بحاجة إلى مراجعة. ومن ذلك على سبيل المثال المفاهيم والتعبيرات التي تنطوي على نعت الإسلام بصفات معينة أو نَسْبِه إلى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أشخاص مثل "الإسلام المعتدل"، و"الإسلام الراديكالي"، "والإسلام الإرهابي"، و"الإسلام الأصولي"، "والإسلام المتطرف"، و"إسلام أسامة بن لادن"...الخ. وهناك كذلك مجموعة المفاهيم والتعبيرات التي تنطوي على تصنيف للإسلام اعتمادًا على أسس جغرافية مثل الحديث عن "الإسلام الآسيوي"، و"الإسلام الإفريقي"، و"الإسلام البلقاني"، و"الإسلام الفرنسي"...الخ. ومغزى المراجعة هنا هو التأكيد على أن الإسلام واحد، لـــه أصوله المتمثلة في القرآن والسنة، وبالتالي فإن التعددية في هذا السياق هي تعددية في رؤية الإسلام وتفسير النصوص القرآنية من ناحية، وتعددية في خبرات الممارسة الحياتية والسياسية كما تبلورت على مدار تاريخ المسلمين من ناحية أخرى. وأكثر من هذا فإن أحداث سبتمبر أثارت مجددًا العديد من التساؤلات والإشكاليات حول مفهوم مركزي في الإسلام وهو مفهوم "الأمة الإسلامية"، القائم على أساس الرابطة العقيدية، حيث إن الأحداث وتداعياتها وردود أفعال الدول الإسلامية عليها أضافت أبعادًا جديدة إلى حالة التمزُّق والفجوة القائمة بين الانتماء الديني للدول الإسلامية من ناحية وسياساتها المرتبطة بمصالح وحسابات وطنية وضغوط أجنبية من ناحية أخرى(٣١).

المحور الثالث: قضايا النظم السياسية

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها قد طرحت، وأعادت طرح، مجموعة من المفاهيم والمقولات ذات الصلة بالنظم السياسية، وهي بحاجة إلى مراجعة وتمحيص. ومن هذه المفاهيم والمقولات ما يلي:

١ ــ مفهوم "الديمقراطية الليبرالية":

في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر قامت الإدارة الأمريكية بإصدار قوانين وقرارات تنفيذية انطوت على تقييد لبعض حقوق وحريات المواطنين الأمريكيين، فضلًا عن تشديد القيود على الأجانب المقيمين في الولايات المتحدة بغرض الدراسة أو العمل. كما صدرت قوانين وقرارات مماثلة في عديد من الدول الأوربية. ويعتبر القانون المعروف اختصارا بقانون (حب الوطن ــ الولايات المتحدة الأمريكية) **"USA Patriot Act"** الصادر في أكتوبر ٢٠٠١ من أبرز القوانين التي صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مكافحة الإرهاب، حيث تضمن الكثير من المواد التي وسعت من مفهوم الإرهاب، كما وسعت من صلاحيات وسلطات الأجهزة الأمنية والمخابراتية في التنصت على الأشخاص المشتبه فيهم وتفتيشهم واحتجازهم دون اتهام فضلًا عن تعقب الاتصالات التي يقوم بها الأفراد عبر البريد الإلكتروني، وكذلك تعقب المواقع التي يزورونها على شبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى القوانين، فقد صدرت قرارات تنفيذية عديدة كان لها انعكاساتها السلبية على الحقوق والحريات. وعلى سبيل المثال فقد تم بموجب هذه القرارات إنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة غير الأمريكيين، مما أثر على صلاحيات المؤسسة القضائية، فضلًا عن منح سلطات الأمن صلاحية التنصت على الاتصالات

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الهاتفية بين المتهمين المحتجزين في قضايا إرهاب والمحامين الموكلين بالدفاع عنهم.

كما ترتب على الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية في أعقاب هجمات سبتمبر الإخلال بمبدأ "التوازن بين السلطات" الذي هو من مرتكزات النظام السياسي الأمريكي، حيث زادت قوة السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية. وفى هذا السياق فقد تم إنشاء وزارة للأمن الداخلي وذلك في خطوة غير مسبوقة في تاريخ أمريكا. ونتيجة لكل ذلك فقد ظهرت احتجاجات من قبل جماعات ومنظمات حقوق الإنسان، التي نظرت إلى الإجراءات المشار إليها على أنها تشكل تقييدًا لبعض الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين (٣٢). ومن هنا بدأت تُثار بعض القضايا والتساؤلات بشأن مفهوم "الديمقراطية الليبرالية" والذي تجسده بصورة تقليدية النظم الحاكمة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية. ومن هذه القضايا على سبيل المثال: كيفية تحقيق التوازن بين مقتضيات حماية الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب من ناحية، وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم من ناحية أخرى، وما هي الضمانات التي تحول دون تحول هدف تحقيق الأمن ومكافحة الإرهاب إلى ذريعة لفرض المزيد من القيود على الحقوق والحريات؟. ومن هذا المنطلق، فقد أكد البعض على ضرورة التفكير في صيغ دستورية جديدة تسمح بإجراءات طوارئ قصيرة المدى لمواجهة مخاطر وتحديات طارئة، دون أن تتحول هذه الحـــالة إلى قيود دائمة (٣٣).

وبالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية على الصعيد الداخلي بشأن مكافحة الإرهاب، فقد اتخذت على الصعيد الخارجي العديد من الإجراءات التي بدت متناقضة مع الأسس والمبادئ التي يقوم عليها نظام ديمقراطيّ ليبراليّ، حيث تعاونت مع نظم تسلطية استبدادية في حربها ضد الإرهاب، وهو ما يعني أن الأولوية بالنسبة لها أصبحت للأمن وليس للديمقراطية أو حقوق الإنسان. كما طالبت دولاً عديدة مثل مصر وغيرها بضرورة التدخل للحيلولة دون ظهور مقالات صحفية تتضمن نقدًا للسياسات والممارسات الأمريكية باعتبار أن ذلك ينطوي على تحريض ضد الولايات المتحدة الأمريكية. كما مارست ضغوطًا على عديد من الدول لاتخاذ إجراءات ضد أحزاب سياسية مشروعة داخلها بدعوى أنها مصنّفة أمريكيًا على أنها إرهابية. وأكثر من هذا فهي رفضت تطبيق اتفاقية جنيف على أسرى "جوانتانامو" حيث صنفتهم على أنهم "مقاتلون غير شرعيين" وليسوا أسرى حرب، ناهيك عن قيامها بسحب توقيعها على الاتفاقية الخاصة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والإعلان عن عدم التزامها باتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات التي تحدد التزامات الدول كي تظل في المعاهدات التي لم تصدق عليها بعد. وفي هذا السياق فقد نصت استراتيجية "الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٢ على أن "الولايات المتحدة الأمريكية ستتخذ الخطوات الضرورية لضمان أن جهودها الرامية للوفاء بالتزاماتها الأمنية العالمية وحماية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الأمريكيين لا يعوقها احتمال إجراء تحقيقات أو استقصاء أو ملاحقة من جانب المحكمة الجنائية الدولية التي لا يسري اختصاصها القضائي على الأمريكيين"، وبذلك تضع الولايات المتحدة الأمريكية نفسها فوق القانون الدولي، وتتجاهل إرادة المجموعة الدولية [٣٤]. وكل هذه التطورات وغيرها تدعو إلى مراجعة مفهومي "الديمقراطية الليبرالية" و"حقوق الإنسان" من المنظور الأمريكي والغربي بصفة عامة ، خاصة وأنهما مفهومان مركزيان في الفكر السياسي الغربي والممارسة السياسية في الغرب .

٢ ــ مفهوم " سيادة الدولة ":

من المؤكد أن ظاهرة العولمة بأبعادها ومظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية قد وضعت مفهوم سيادة الدولة قيد المراجعة، حيث إن جوهر العولمة هو وجود العديد من الظواهر والقوى والمؤسسات والأفكار العابرة لحدود الدول، أي ذات الطابع الكوني، والتي لا تستطيع الدول التحكم فيها أو منع تدفقها عبر حدودها. وإذا كان الأمر كذلك، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أوجدت تداعيات أدت ــ وستؤدي ــ إلى مزيد من التراجع في مفهوم " سيادة الدولة " بمعناه التقليدي، حيث تقوم الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد سبتمبر في جانب منها على التدخل بشكل مكثّف في الشئون الداخلية لدول أخرى بما في ذلك مناهج التعليم ووسائل الإعلام والأعمال الفنية والأنشطة الخيرية وأوضاع الأقليات الدينية وصولاً إلى تغيير النظم السياسية فيها بالقوة، فضلاً عن تنفيذ عمليات عسكرية ضد أهداف في دول أخرى باستخدام طائرات بدون طيار على غرار ما حدث في اليمن في نوفمبر ٢٠٠٢. ومن المتوقع أن تحدث طفرة في إنتاج مثل هذه الأسلحة في المستقبل، بحيث لا تصبح هناك بقعة في العالم بعيدة عن الذراع العسكري للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن الطفرة المحتملة في تكنولوجيات جمع وتحليل المعلومات من خلال الأقمار الاصطناعية، مما يسهم إلى جانب عوامل أخرى في وضع نهاية لمفهوم "السيادة" بمعنـــــاه التقليدي [٣٥].

٣ ــ مفهوم المجتمع المدني:

يُعتبر غياب أو ضعف المجتمع المدني في الدول العربية من التفسيرات الأساسية المطروحة لضعف وهشاشة الديمقراطية، وهو ما يعني أن تقوية المجتمع المدني من الشروط والمتطلبات الضرورية لتعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيـــخ الديمقراطية[٣٦].

ويبدو أن مفهوم "المجتمع المدني" بمعناه الغربي أصبح بحاجة إلى مراجعة في ضوء تداعيات أحداث سبتمبر، وبخاصة فيما يتعلق بتوجهات وممارسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول العربية والإسلامية ، حيث مارست ــ وتمارس ــ ضغوطًا بأشكال مختلفة على عديد من هذه الدول لفرض المزيد من القيود على مؤسساتٍ وأنشطةٍ تعتبر من صميم المجتمع المدني، ومن هذه المؤسسات الجمعيات الخيرية وما يرتبط بها من نشاط أهليّ وتطوعيّ بدعْوَى أن هذه الجمعيات تقوم بتمويل جماعات التطرف والعنف والإرهاب، أو أن

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

جزءًا من أموالها يصل في نهاية المطاف إلى هذه الجماعات. وفي هذا السياق أثارت واشنطن عديد من العواصم الغربية مسألة جمع تبرعات لصالح الفلسطينيين، معتبرة أن جزءًا من هذه التبرعات يصل إلى حركتي "حماس" و"الجهاد" اللتين تمارسان الإرهاب، حسب التصور الأمريكي، ضد إسرائيل. وقد قامت دول عربية وإسلامية عديدة بفرض المزيد من القيود على نشاط الجمعيات الخيرية بما يعني إخضاعها لمزيد من رقابة الدولة وفقدانها لأية استقلالية حقيقية، فضلاً عن ضغوط واشنطن على بعض الدول لاتخاذ إجراءات ضد أحزاب مشروعة، أو لتشديد القيود على حرية الصحافة باعتبار أن أي انتقادات للسياسة الأمريكية أو لإسرائيل هو في نظر واشنطن بمثابة تحريض على العنف والكراهية والإرهاب. كما مارست ـــ وتمارس ـــ ضغوطًا على بعض النظم لتحجيم دور الجمعيات واللجان الأهلية المناهضة للتطبيع مع إسرائيل. وكل هذه العناصر (الأحزاب المشروعة، والجمعيات واللجان الأهلية، وحرية الإعلام وغيرها) هي من المقومات الأساسية لمفهوم المجتمع المدني بمعناه الغربي، وهو الأمر الذي يناقض دعاوى واشنطن بشأن تشجيع التحول الديمقراطي في العالمين العربي والإسلامي باعتبار أن تقوية المجتمع المدني تعتبر من المرتكزات الأساسية لتحقيق هذا الهدف. وإذا كان من المشروع وضع بعض الضوابط الأزمة لتجفيف مصادر تمويل أي عناصر أو جماعات تنخرط في ممارسة الإرهاب، فإنه من المهم ألا يتخذ ذلك كذريعة للتضييق على المعارضة السياسية التي تمارس دورها بشكل سلميّ ومشروع، أو تحجيم دور قوى وتنظيمات المجتمع المدني بصفة عامة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن دولاً عربية وإسلامية عديدة اضطرت بضغوط من واشنطن إلى اتخاذ إجراءات مسلّحة ضد قوى وجماعات داخلها بهدف اعتقال عناصر يشتبه في انتمائها إلى تنظيم القاعدة أولها صلات بهذا التنظيم وذلك على غرار ما حدث في دول مثل اليمن وباكستان والأردن وغيرها، وهو ما يؤدي في التحليل الأخير إلى تلغيم العلاقة بين الدولة والمجتمع أو على الأقل قطاعات منه، وهذا في غير صالح التطور الديمقراطي باعتبار أن إقامة علاقة صحية وصحيحة بين الدولة ومجتمعها هو من المرتكزات الأساسية لأي تحول ديمقراطي حقيقي. ولكن إذا كانت واشنطن مارست ضغوطًا على النظم الحاكمة في دول عديدة لاتخاذ إجراءات ضد قوى وجماعات داخلها، فإن هذه النظم قد اتخذت من مكافحة الإرهاب ذريعة للتضييق على قوى المعارضة، وتصفية الحسابات مع خصومها السياسيين، الأمر الذي يبدو وكأن إرادة واشنطن وعديدٍ من النظم الحاكمة في العالمين العربي والإسلامي قد التقت على وضع عراقيل جديدة أمام إمكانية التطور الديمقراطي وتعزيز المجتمع المدني في هذه الدول.

<u>٤ ـــ الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق الديمقراطية في الوطن العربي:</u>

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

على الرغم من الأضرار التي لحقت بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والانفتاح السياسي من جرّاء أحداث سبتمبر وتداعياتها وبخاصة في المنطقة العربية، فقد راحت الإدارة الأمريكية ترفع خلال الآونة الأخيرة شعارات تحرير العالمين العربي والإسلامي من الحكام الدكتاتوريين وتحقيق الحرية والديمقراطية فيهما. وقد طُرحت مبادرة أمريكية بهذا الخصوص في ديسمبر ٢٠٠٢، خُصص لها تمويل قدره [٢٩] مليون دولار. كما جرى التأكيد من قبل أوساط سياسية وإعلامية وأكاديمية أمريكية على أن تأسيس نظام ديمقراطي في العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين بواسطة حرب أمريكية سوف يشكل قاطرة لإحداث تغيير سياسي في المنطقة في اتجاه تعزيز عملية التحول الديمقراطي، وكأن الديمقراطية التي ستنشأ في العراق بعد إطاحة نظام صدام حسين سوف تشكل نموذجًا للإشعاع الديمقراطي في المنطقة [٣٧].

ومع التسليم الكامل بأهمية إنجاز التحول الديمقراطي في الوطن العربي بحكم أن الديمقراطية ضرورية باعتبارها أفضل صيغة سياسية توفر ضمانات احترام حقوق الإنسان، ويمكن للدول والمجتمعات العربية في إطارها أن تتعامل بفاعلية مع التحديات الكبرى التي تواجهها سواء أكانت داخلية أو خارجية، إلا أن الطرح الأمريكي بهذا الخصوص يثير عدة إشكاليات نظرية وتطبيقية، يتمثل أهمها فيما يلي:

أ ــ إشكالية بناء نظام ديمقراطي في العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين:

من المؤكد أن هذا الأمر يتوقف في جانب منه على طبيعة الحرب المحتملة ضد العراق، والتي يؤكد المسئولون الأمريكيون على أن هدفها هو إطاحة نظام صدام حسين ونزع أسلحته، وما يمكن أن يترتب عليها من آثار. ومع أخذ هذا في الاعتبار فإن هناك عوامل ومتغيرات أخرى سوف يكون لها تأثيرها على إمكانية إقامة نظام ديمقراطي في العراق في مرحلة ما بعد صدام، منها: خصوصية المجتمع والدولة في العراق سواء من حيث الجغرافيا، أو التكوين الاجتماعي، أو الانتماءات العرقية والدينية للسكان. فهل ستقبل واشنطن بديمقراطية تؤدي إلى وصول الشيعة إلى الحكم في العراق عبر صناديق الاقتراع. كما أن نظرة العراقيين لنظام حكم مفروض عليهم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو سيكون تابعاً لها بالطبع، تعتبر من العوامل الهامة بهذا الخصوص. ناهيك عن ضعف وهشاشة وتشرذم قوى المعارضة العراقية، مما يضع شكوكًا كبيرة حول قدرتها على القيام بدور مسئول في إرساء نظام ديمقراطي في العراق. ولا شك في أن عدم وضوح الرؤية لدى واشنطن بشأن المستقبل السياسي للعراق في مرحلة ما بعد صدام يعتبر من المعضلات الأساسية التي تواجه الإدارة الأمريكية في تعاملها مع المسألة العراقية، الأمر الذي دفع هذه الإدارة إلى طرح خيارات من قبيل إقامة حكم عسكري أمريكي في العراق أو تشكيل لجنة احتلال متعددة الأطراف تتولى إدارة شئون الدولة لفترة انتقالية. وبإيجاز،

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

فإن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تؤسس نظامًا سياسيًا تعدديًا في العراق، ولكن تحويله إلى نظام ديمقراطي حقيقي بحيث يكون نموذجًا للآخرين هو أمر لــــه متطلبات وشروط عديدة أبعد من الـــــدور الأمريكي [٣٨].

ب ــ إشكالية دور العوامل الخارجية في عملية التحول الديمقراطي:

على الرغم من الولايات المتحدة الأمريكية قامت في بعض الحالات بفرض الديمقراطية فرضًا، مثلما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية خلال تسعينيات القرن العشرين، إلا أنه بالنسبة للغالبية العظمى من حالات التحول الديمقراطي التي جرت منذ منتصف السبعينيات، والتي أطلق عليها صامويل هنتنجتون "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي"، فقد كان دور العوامل الخارجية ثانويًا أو مكملاً لدور العوامل الداخلية، أي أن العوامل الخارجية قد تسرّع أو تدعم عملية التحول لكن لا توجدها من عدم، حيث إن هذه العملية هي صيرورة اجتماعية ترتبط بتحولات وتوازنات عديدة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وما يرتبط بها ويترتب عليها من بروز قوى وتيارات سياسية تطالب بالديمقراطية، وتكون مستعدة لدفع الثمن في حالة عدم تجاوب النخب الحاكمة [٣٩]. وهكذا، فإن التحول الديمقراطي الحقيقي لـــه شروطه ومتطلباته الاقتصادية (درجة معقولة من التنمية الاقتصادية)، والاجتماعية (العدالة الاجتماعية وتقوية المجتمع المدني)، والثقافية (نشر ثقافة سياسية ديمقراطية)، والسياسية (تفكيك الهياكل السياسية للاستبداد واستعداد النظم الحاكمة لتقاسم السلطة مع قوى أخرى، وربما التخلي عنها طبقًا للإرادة الحرة للناخبين). وكل هذا وغيره لا يمكن أن تحققه عوامل خارجية، وأن دور هذه العوامل في تحقيقه هو في الغالب دور مساعد وثانويّ.

ج ــ إشكالية مصداقية الولايات المتحدة في تبني هدف إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي في الوطن العربي:

على الرغم من أن بعض الباحثين الأمريكيين وغير الأمريكيين قد أكدوا بوضوح وطالبوا الإدارة الأمريكية بضرورة دعم التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي باعتبار أن ذلك مدخل أساسي لمحاصرة ظواهر التطرف والعنف والإرهاب[٤٠]، إلا أن هناك شكوكًا حقيقية حول مصداقية التوجه الأمريكي بهذا الخصوص؛ وذلك في ضوء عدة اعتبارات، منها: موقع قضية الديمقراطية ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر، حيث لم يثبت أن هذه القضية كانت ضمن أولويات واشنطن، وهناك مؤشرات عديدة تؤكد ذلك، إلا أن المجال لا يتسع للخوض فيها، خاصة وأن هناك دراسات سابقة تناولتها بالتفصيل[٤١].

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وتتمحور إحدى القضايا الهامة بهذا الخصوص حول مدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للقبول بديمقراطية تقود إلى وصول حركات إسلامية للسلطة أو تسمح لها بالمشاركة الفعلية فيها، فضلًا عن مدى استعدادها للقبول بوجود نظم ديمقراطية في المنطقة العربية تلتزم بتطبيق آليات وإجراءات قانونية ومؤسسية من الشفافية والمساءلة والمراقبة، ويصبح للبرلمانات وأجهزة الإعلام والرأي العام فيها دور فاعل ومؤثر في عملية صنع القرار، بما ينطوي عليه ذلك من تغيير في النمط الذي اعتادت أن تتعامل به واشنطن مع النظم الموالية لها في المنطقة وبخاصة فيما يتعلق بسهولة تمرير القرارات ذات الصلة بالمصالح الأمريكية في النفط والتسهيلات العسكرية وصفقات السلاح. كما أصبح من بين أولويات واشنطن في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر هو العمل مع النظم التي تدور في فلكها بشأن محاربة الإرهاب وذلك بغض النظر عن طبيعة هذه النظم، وهل هي ديمقراطية أم سلطوية. كما أنها مارست ــ وتمارس ــ ضغوطًا على عديد من الدول لاتخاذ إجراءات غير ديمقراطية ضد أحزاب مشروعة داخلها، وضد حرية الإعلام فيها بذريعة محاربة الإرهاب. وبإيجاز، فإن خبرة واشنطن في التعامل مع ملف الديمقراطية في الوطن العربي جسّدت حالة واضحة من التناقض بين المبادئ والمصالح، وهى غالبًا ما ضحّت بالمبادئ من أجل المصالح [٤٢]، أو وظفت المبادئ في خدمة المصالح. ولذلك يبدو الطرح الأمريكي بشأن دعم الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي هو أقرب إلى الشعارات ولغة العلاقات العامة منه إلى منطق الالتزام الجادّ والمسئول بخصوص هذا الملف، خاصة وأن الديمقراطية الحقيقية في المنطقة يمكن أن تكون على حساب المصالح الأمريكية فيها بدرجة أو بأخرى.

المحور الرابع- قضايا النظام الدولي والعلاقات الدولية في ظل العولمة

لقد أثارت أحداث سبتمبر وتداعياتها مجموعة من المفاهيم والقضايا ذات الصلة بالنظام الدولي والعلاقات الدولية وبخاصة في ظل موجة العولمة التي تجتاح العالم من ناحية، واتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحوتأكيد سيطرتها وهيمنتها الكونية كقوة عظمى وحيدة ذات نزوع إمبراطوري من ناحية أخرى.

وبشيء من الإيجاز، يمكن بلورة أهم المفاهيم والمقولات ذات الصلة بالنظام الدولي والعلاقات الدولية والتي تحتاج إلى مراجعة في ضوء أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها فيما يلي:

١ ــ مفهوما " القطب الدولي " و"الدولة ــ الإمبراطورية":

على أثر أحداث سبتمبر، أكد البعض على أن هناك قطبية ثنائية بدأت تبرز في النظام الدولي. يتمثل القطب الأول في دولة هي الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يتمثل القطب الثاني في كيان غير مشروع وغير محدّد، وهو "الإرهاب الدولي". وهذا القول يثير العديد من التساؤلات والقضايا حول موقع

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الإرهاب كفاعل دولي في بنية النظام الدولي والعلاقات الدولية، ومعايير القطب الدولي في الوقت الراهن. وإذا كان لفاعل غير دولة أن يكون بمثابة قطب دولي، فهل يمكن إطلاق هذا المفهوم على الإرهاب الدولي؟[٤٣].

أما بخصوص مفهوم " الدولة ــ الإمبراطورية "، فقد أصبح يتردد في الخطاب الإعلامي الأمريكي، وإن كان الأكثر شيوعًا في الخطاب السياسي والأكاديمي هو الحديث عن ترسيخ الأحادية القطبية، وتحقيق الهيمنة الكونية وبخاصة في ظل سعى واشنطن لإعادة تشكيل العالم على صورتها السياسية والاقتصادية. وقد تضمنت وثيقة " استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية " الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٢، تضمنت تحديدًا لمتطلبات ووسائل تحقيق هذه الأهداف ومنها: ضمان استمرار التفوق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم، وهو ما يعني الاستمرار في تطوير ترسانتها العسكرية بحيث تظل متفوقة بشكل حاسم في مواجهة أي قوى عسكرية يمكن أن تمتلكها أي أطراف معادية أو منافسة لها سواء في الحاضر أوفي المستقبل، وهو ما ترجمته بوضوح معدلات الزيادة في الإنفاق العسكري في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر. كما أكدت الوثيقة على استعداد واشنطن لتوجيه ضربات وقائية أو استباقية ضد أي دول أو حركات تمثل تهديدات محتملة للمصالح الأمريكية، وهو ما يتطلب أن يكون لأمريكا قواعد ومحطات عسكرية داخل أوربا الغربية وخارجها وفي شمال شرق آسيا، فضلًا عن ترتيبات مؤقتة تسمح بنشر القوات الأمريكية على نطاق عالمي واسع بحيث تستطيع أن توجه ضرباتها في أية منطقة نائية من العالم [٤٤].

وفي ضوء ما سبق، فإن هناك حاجة لمراجعة مفهوم "الدولة ــ الإمبراطورية" ومقاربته من منظور تاريخي، بحيث يتم الوقوف على دلالات المفهوم في الوقت الراهن مقارنة بنماذج "الدولة ــ الإمبراطورية" في الخبرات التاريخية السابقة، وهو ما يسمح بالإجابة بشكل علمي على تساؤلات من قبيل: ما هي مؤهلات الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بدور "الدولة ــ الإمبراطورية" وبخاصة في ظل وجود بعض أوجه الضعف المتصلة ببعض عناصر قوة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي سبق أن أشارت إليها بعض الدراسات بشيء من التفصيل؟، وما هى كلفة أو ثمن هذا الطموح الإمبراطوري؟. وفى سياق الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر، فإن مفهومي " **القوة** " و" **التهديد** " بحاجة إلى مراجعة، وهو أمر لــه أهميته ودلالته بالنسبة للجدل السياسي والأكاديمي الدائر بشأن طبيعة هيكل النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية في الوقت الراهن، حيث إن هناك من يرى أن هذه الحالة انتقالية ومؤقتة، وأن النظام الدولي يتجه نحو التعددية القطبية[٤٥].

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

٢ــ مفهوم الدولة المارقة (Rogue State):

لقد شاع هذا المفهوم في الخطاب السياسي والإعلامي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وهو يُستخدم للإشارة إلى الدول التي دأبت واشنطن على وصفها بأنها دول خارجة على القانون، ومن أبرزها الدول التي صنفها الرئيس الأمريكي "بوش الابن" على أنها تشكل "محور الشر" **" Axis of Evil "**، وهى (إيران وكوريا الشمالية والعراق). ونظرًا لأن هذا المفهوم تطرحه وتوظفه القوة العظمى الوحيدة من أجل تبرير سياستها تجاه الدول التي تعتبرها دولًا مارقة، فإنه أصبح أحد المفاهيم الهامة في العلاقات الدولية، وهو يحتاج إلى مراجعة وتدقيق، خاصة وأن وصف دولة ما بأنها مارقة إنما ينطوي على نبذها دوليًا، واتخاذ إجراءات عقابية ضدها، واعتبار أن التدخل في شئونها الداخلية بغرض إطاحة نظامها السياسي إنما هو عمل مشروع ولا ينطوي على انتهاك لمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية واحترام سيادة الدولة، أي أن الدولة المارقة تفقد حقها في الاحتكام إلى قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية، وتصبح بمثابة المواطن الذي يفقد أهليته القانونية، وبالتالي يفقد حق ممارسة حقوقه الدستوريـــــة والقانونية[٤٦].

وجوهر المشكلة فيما يتعلق بمفهوم " الدولة المارقة " يتمثل في سؤاليْن أساسييْن هما: من الذي يحدد ما هي الدولة المارقة؟، أي من الذي يحكم على دولة ما بأنها مارقة؟، وما هي الأسس والمعايير التي يمكن على أساسها الحكم على دولة ما بأنها "مارقة"؟. ونظرًا لاعتبارات عديدة، فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تحدد الدول المارقة استنادًا إلى معايير نابعة من نظرتها لمصالحها الذاتية، بما يعني أن هذا المفهوم مرنٌ، ويمكن استخدامه لوصف أية دولة لا تتفق مع سياسات واشنطن بأنها مارقة. وفي ضوء عدم تحديد المفهوم، فإن هناك من يعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مارقة في العالم بالاحتكام إلى سياستها وممارساتها القائمة على الإملاء، وغطرسة استخدام القوة، وفرض العقوبات، والتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى بأساليب عسكرية وغير عسكرية، وتطبيق معايير مزدوجة في علاقاتها الدولية، وعدم القيام بمسئولياتها تجاه القضايا العالمية المتعلقة بتحقيق التنمية وحماية البيئة واحترام حقوق الإنسان، ناهيك عن امتلاكها لأكبر ترسانة من أسلحة الدمار الشامل في العالم... الخ[٤٧]. ومن هذا المنطلق فإن هذا المفهوم بحاجة إلى تأصيل ومراجعة خاصة وأن استخدامه أو بالأحرى سوء استخدامه من قبل واشنطن إنما يرتب عواقب سيئة على الدول التي تُوصف بأنها مارقة.

٣ ــ مفهوم " الشرعية الدولية ":

يعتبر مفهوم " الشرعية الدولية " من أكثر المفاهيم التي تعرضت للانتهاك وسوء الاستخدام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي راحت وبخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تهمّش من دور منظمة الأمم المتحدة والقانون الدولي وذلك استنادًا إلى مسلكيْن دأبت على انتهاجهما في تعاملها مع الشرعية الدولية. **أولهما**، تَجاهل الشرعية الدولية بالمرة، والتصرف بشكل أحادى ومنفرد خارج إطار

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

هذه الشرعية. **وثانيهما**، تطبيق الشرعية الدولية بشكل انتقائي وبمعايير مزدوجة، بحيث تصبح هذه الشرعية فاعلة ومؤثرة متى أرادت واشنطن لها ذلك، وتصبح معطلة وغير فاعلة متى أرادت لها ذلك أيضًا. وتتجلى هذه الازدواجية بوضوح في تطبيق الشرعية الدولية على كل من العراق وإسرائيل، فهي حاسمة تجاه العراق ولا أثر لها بشأن إسرائيل التي تتجاهل وتنتهك العشرات من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بخصوص القضية الفلسطينية، فضلًا عن الازدواجية في تطبيق هذه الشرعية بشأن كل من العراق وكوريا الشمالية رغم أن الأخيرة أكدت صراحة أنها تمتلك برنامجًا للتسليح النووي[٤٨].

وفي الحالتين دأبت واشنطن على ممارسة الضغوط بأشكال مختلفة على أمين عام الأمم المتحدة، وعلى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للتجاوب مع رغباتها. وتعتبر السياسة الأمريكية بشأن إدارة الملف العراقي في الأمم المتحدة في أعقاب هجمات سبتمبر نموذجًا حيًا لذلك، فكثيرًا ما هددت الإدارة الأمريكية المنظمة الدولية بأنها سوف تتصرف منفردة ضد العراق إذا لم تقم المنظمة بمسئولياتها في نزع أسلحته، كما مارست ضغوطًا كبيرة على الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، الأمر الذي ترتب عليه صدور القرار رقم (١٤٤١) بالإجماع. وهو قرار تؤكد مؤشرات عديدة على أنه يمهد الطريق للحرب ضد العراق أكثر مما يقدم حلاً سلميًا للمسألة العراقية.

وفي ضوء ما سبق، فإن مفهوم "الشرعية الدولية" بحاجة إلى مراجعة، حيث أصبحت هذه الشرعية تخضع للتجاهل والتهميش من قبل القوة العظمى الوحيدة من ناحية، فضلًا عن توظيفها بشكل انتهازي في خدمة أهدافها ومصالحها متى تطلَّب الأمر ذلك من ناحية أخرى. وفي إطار مراجعة مفهوم "الشرعية الدولية" ، فإن هناك مفاهيم أخرى ذات صلة به بحاجة إلى مراجعة، نذكر منها مفهوم " الحرب العادلة " أو" الاستعمالات العادلة للقوة "، وهو المفهوم الذي شدد عليه عدد من أبرز مثقفي الولايات المتحدة الأمريكية في بيان لهم قصد منه–إلى جانب أشياء أخرى– تبرير الحرب التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب. وهناك أيضًا مفهوم "التدخل الإنساني"، وهو مفهوم سابق على أحداث سبتمبر، إلا أنه من أكثر المفاهيم عرضة لاحتمال سوء الاستخدام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للتغطية على أهدافها الحقيقية من التدخل في هذه المنطقة من العالم، أو تلك تحت غطاء الاعتبارات الإنسانية[٤٩].

٤ ــ الأحادية القطبية والاستقرار/عدم الاستقرار في النظام الدولي:

إذا كانت الولايات المتحدة قد انفردت بمقعد القوة العظمي الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإذا كانت هناك مؤشرات عديدة تدل على اتجاهها لتكريس دورها كقوة مهيمنة في النظام الدولي في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر، فهل هذا معناه أن هذا النظام يسير نحو حالة من الاستقرار

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

بعد المرحلة الانتقالية التي يشهدها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، والتي تتسم بنوع من الفوضى والانفلات نظرًا لاستمرار العديد من الصراعات القديمة، وتفجر صراعات أخرى جديدة سواء على الصعيد الداخلي في كثير من الدول أو على الصعيد الإقليمي في عديد من مناطق العالم؟

وعلى الرغم من أن هناك من يقول بأن تكريس الأحادية القطبية من شأنه تحقيق الاستقرار على مستوى النظام الدولي؛ نظرًا لاعتبارات عديدة منها أن التفوق الذي يتمتع به القطب الواحد سوف يمنع القوى الأخرى من التطلع إلى منافسته أو الدخول في صراعات معه(٥٠)، ولكن بالمقابل فإن هناك مؤشرات عديدة دفعت البعض إلى استخلاص نتيجة مناقضة لذلك، وهى أن المزيد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة شئون العالم سوف تؤدى على الأرجح إلى زيادة عدم الاستقرار في النظام الدولي. ومن هذه المؤشرات ما يلي:

أ ــ أنه على الرغم من أن نزوع الولايات المتحدة الأمريكية نحو التفرّد والهيمنة في النظام الدولي سابق على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا أن هذا التوّجه اكتسب زخمًا جديدًا في مرحلة ما بعد الأحداث، وهذا ما أكدّته بوضوح وثيقة "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٢، وهو ما يعني أن ضمان استمرار الأحادية القطبية سوف يتم من خلال استمرار احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بتفوق عسكري واضح من ناحية، ووقفها على أهمية الاستعداد لتوجيه ضربات وقائية أو استباقية ضد أي دول أو حركات قد تشكّل تهديدًا محتملاً للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. وهكذا، فإن القيادة الانفرادية للعالم تضع الولايات المتحدة الأمريكية في حالة مواجهة دائمة مع أي قوى مناوئة لهذه القيادة أو يمكن أن تكون مناوئة لها في المستقبل (٥١).

ب ــ أن نزوع الهيمنة والقيادة المنفردة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قد يؤدى إلى تعميق حالة العداء والكراهية للسياسة الأمريكية في مناطق عديدة من العالم، وربما يؤدي إلى خلق ردود أفعال مضادة من قبل دول وحركات تكون مستهدفة بالسياسات الأمريكية. ومن المؤكد أن ردود الأفعال هذه سوف لا تتخذ شكل الحرب النظامية مع الولايات المتحدة الأمريكية لغياب التماثل أو التكافؤ في القوة، ولكن ستأخذ على الأرجح شكل استهداف مصالحها في الخارج، وربما تقوم بعض الدول بتطوير برامج لأسلحة الدمار الشامل بشكل سرى بما يوفر لها أداة للردع في إطار شرعية الدفـــاع عن النفس (٥٢).

ج ــ أن القيادة الأمريكية الراهنة تقوم على غطرسة استخدام القوة، وتفتقر إلى الغايات

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الأخلاقية والإنسانية التي تجعلها قيادة شرعية ومقبولة، حيث تبدو أقل حساسية تجاه القضايا العالمية المشتركة، وهو ما أكدته ـ وتؤكده ـ ممارستها، حيث رفضت التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وانسحبت من بروتوكول كيوتو لحماية البيئة، ورفضت توقيع بروتوكول مراقبة معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية، وانسحبت من معاهدة الصواريخ الباليستية، كما سحبت توقيعها من على اتفاقية روما الخاصة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وأعلنت عدم التزامها باتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات والتي تحدد التزامات الدول كي تظل في المعاهدات التي لم تصدق عليها. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي إحدى دولتين لم تصدقا حتى الآن على اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، ومن المفارقات أن الدولة الأخرى هي الصومال. أما على الصعيد الاقتصادي فهي تشجع العولمة، وفرضت-وتفرض- من خلال منظمات التمويل الدولية برامج الخصخصة على دول الجنوب متجاهلة كل ما يترتب على العولمة والخصخصة من آثار اقتصادية واجتماعية مدمّرة في عديد من هذه الدول[٥٣]. ومن المفارقات أن "القيمة الإجمالية للفوائد التي تحصل عليها الولايات المتحدة الأمريكية من النظام المالي الحالي تتعدى إجمالي المساعدات الخارجية التي تقدمها واشنطن بمبالغ ضخمة، فيا لـــه من عالم غريب، حقيقة أمره أن الدول الفقيرة هي التي تدعم أغنى دولة، والتي يتصادف في الوقت ذاته أنها من بين أكثر الدول تقتيرًا من حيث تقديم المساعدات في العالم"[٥٤]. ونظرًا لذلك فقد راح البعض يطالب الولايات المتحدة الأمريكية بأن يكون له دورها في توفير المصالح العامة الكونية بما في ذلك القانون والنظام، وعليها تحمل المسئولية التي تتفق ووزنها في النظام الدولي من أجل إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، و"لابد من التخلي عن السعي الأرعن من أجل تحقيق المصالح الذاتية الضيقة والاهتمام بعض الشيء بمستقبل البشرية. ولا يمكن للحرب ضد الإرهاب أن تنجح ما لم تضع تصورًا لعالم أفضل، فلابد أن تقود الولايات المتحدة الأمريكية المعركة ضد الفقر والجهل والقهر بنفس الأهمية والتصميم والالتزام بالموارد كالحرب ضد الإرهاب"[٥٥].

وفي ضوء المؤشرات السابقة فإن قضية تأثير الأحادية القطبية على استقرار النظام الدولي بحاجة إلى المزيد من الدراسة، مع البحث في إمكانيات واحتمالات قيام قطب دولي آخر يوازن

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

القطب الأمريكي، بما يسمح بوضع قواعد جديدة لإدارة الشئون الدولية[٥٦].

٥ ــ الحاجة إلى مفهوم جديد "للعلاقات الدولية":

تشير التطورات والتحولات الراهنة إلى أن تحقيق نوع من الاستقرار في النظام الدولي إنما يتطلب تطوير مفهوم جديد للعلاقات الدولية. والسؤال الرئيسي هنا يدور حول الأسس التي يتعين أن يستند إليها هذا المفهوم. وفي هذا السياق طُرحت بعض المفاهيم والمقولات التي بحاجة إلى المزيد من البحث والتأصيل، ومنها على سبيل المثال: مفهوم " دمقرطة العولمة "، وهو ما يشير إلى ضرورة وضع سياسات وآليات عالمية تقلص من التأثيرات السلبية للعولمة على الدول الفقيرة والأكثر فقرًا في العالم[٥٧]. كما أكد البعض على ضرورة "دمقرطة العلاقات الدولية"، أي تحقيق نوع من الديمقراطية على مستوى النظام الدولي. وفي هذا السياق طُرحت أمور عديدة، مثل: توسيع مجلس الأمن ليكون أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي، وإعادة صياغة العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتفعيل آليات جديدة للأمن الجماعي تراعى المستجدات الراهنة، وإصلاح آليات عمل مؤسسات التمويل الدولية، وإعادة هيكلة نظام المساعدات الدولية بما يجعلها أكثر فاعلية في معالجة قضايا الفقر والجوع في الجنوب، وتفعيل التعاون الدولي في مجالات مواجهة المشكلات والتحديات العابرة لحدود الدول، وإعادة الاعتبار لمفهوم " الشرعية الدولية " ومبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، وتخلى القوة العظمى الوحيدة عن الممارسات التي تنطوي على غطرسة استخدام القوة، والتزامها بتوجيه مزيد من الاهتمام والموارد من أجل مواجهة المشكلات العالمية، وبخاصة مشكلات الفقر والتنمية والبيئة وانتهاك حقوق الإنسان[٥٨].

ورغم أن بعض هذه الأفكار كانت مطروحة منذ قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا أن تطورات ما بعد الأحداث تجعلها أكثر إلحاحًا. ولكن أحد التحديات الكبرى التي تواجه عملية دمقرطة العلاقات الدولية إنما يتمثل في مدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لتحمل مسئولياتها كقوة عظمى بهذا الخصوص، ومدى قدرة دول أخرى على تشكيل قطب دولي موازن للقطب الأمريكي بما يدفع في اتجاه إعادة صياغة العلاقات الدولية على أسس جديدة. والمشكلة أنه لا توجد مؤشرات جدّية تؤكد إمكانية تحقيق هذيْن الأمريْن أو أحدهما خلال الأجلين القصير والمتوسط على الأقل. وإذا كان التحول في هيكل النظام الدولي والعلاقات الدولية قد حدث خلال القرن الماضي نتيجة لحروب عالمية (الحربان العالميتان الأولى والثانية)، فإنه يصبح من المشروع التساؤل عن متطلبات ومداخل إحداث التغيير في النظام الدولي الحالي دون أن يكون ذلك من خلال حرب عالمية بالضرورة.

خاتمة:

النتيجة الرئيسية التي تخلص إليها هذه الدراسة الأولية هي أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها قد أثرت في تشكيل أجندة علم السياسة، حيث أصبحت هناك قضايا وموضوعات معينة تفرض نفسها وتستقطب اهتمام الباحثين والمراكز والمؤسسات البحثية المتخصصة. كما أن

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الأحداث وتداعياتها أوجدت مسوِّغات ومعطيات تدعو إلى مراجعة بعض مفاهيم ومقولات علم السياسة، بعض هذه المفاهيم والمقولات يتعلق بالإرهاب وما يرتبط به من قضايا، وبعضها الآخر يرتبط بالنظم السياسية، فضلاً عن المفاهيم والمقولات المرتبطة بالنظام الدولي والعلاقات الدولية، وتلك المرتبطة بالإسلام والحركات الإسلامية.

ونظرًا لأن جانبًا هامًا من المفاهيم والمقولات التي تحتاج إلى مراجعة تمس العالمين العربي والإسلامي باعتبارهما ساحتين أساسيتيْن لتفاعلات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، فإنه من المهم أن يكون لباحثي العلوم السياسية، ولمراكز البحوث المتخصصة في الدول العربية والإسلامية دور وإسهام في مراجعة وتأصيل هذه المفاهيم والمقولات، وإلا فالبديل هو الاستمرار في موقع المتلقي والمردِّد لما يقوم به آخرون سواء على صعيد طرح مفاهيم ومقولات جديدة أو مراجعة مفاهيم قائمة. وفي هذا السياق، فإنه من المهمً إعادة تقييم البعد الثقافي في التحليل السياسي من ناحية، ومقاربة المفاهيم والمقولات قيد المراجعة من منظور تاريخي مقارن من ناحية أخرى.

الهوامش والمراجع

(١) انظر ترجمة لنص الوثيقة في: جريدة الخليج الإماراتية (الأعداد الصادرة بتواريخ ٩/٢٨، ٢٩/ ٩، ٩/٣٠، ١٠/١ /٢٠٠٢). وحول حرب أمريكا ضد الإرهاب انظر:

Ivo H. Daalder and James M. Lindsay," Nasty, America's War on Terrorism," :Brutish, and Long Current History , Vol. 101, No. 650 (December, 2001) ;

Strobe Talbott and Nayan Chanda, (eds.) ,The Age of Terror: America and the World After September ,11 (.New York: Basic books ,2001)

(٢) لمزيد من التفاصيل حول انعكاسات ظاهرة العولمة على مفاهيم وقضايا علم السياسة، انظر على سبيل المثال: د. حسنين توفيق إبراهيم، " العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية ــ رؤية أولية من منظور علم السياسية "، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني (أكتوبر ــ ديسمبر ١٩٩٩) ؛ د.حسن نافعة ود. سيف عبد الفتاح (إشراف وتحرير)، العولمة: قضايا ومفاهيم (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ قسم العلوم السياسية، ط١، ٢٠٠٠) ؛ عبد الخالق عبد الله،" عولمة السياسة والعولمة السياسية "، المستقبل العربي، العدد ٢٧٨ (أبريل ٢٠٠٢).

Evan Luard, the Globalization of Politics: The changed Focus of Political action in Modern World (London: Macmillan, 1990).

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: عرض كتاب" فرانسوا هايزبور " الصادر عام ٢٠٠١ باللغة الفرنسية بعنوان " فرط الإرهاب: الحرب الجديدة " في: الجزيرة نت (٢٠٠٢/٥/١٩) ؛ ملف،" الشرق الأوسط بعد ١١سبتمبر: عولمة الإرهاب وتجميد المستقبل،" السياسة الدولية، العدد ١٤٨ (أبريل ٢٠٠٢).

John O.Voll, " Bin Laden and the New Age of Global Terrorism, " Middle East Policy , Vol.VIII,No.4(December,2001) ; Martha Crenshaw ,why America ?: The Globalization of Civil War," Current History ,Vol.100, No.650 (December, 2001). Mark Juergensmeyer," Terror in the Name of God ," Current History ,Vol.100, No.649(November , 2001) ; David C.Rapoport ," The Fourth Wave: September, 11 in the History of terrorism ," Current History ,Vol.100, No.650 (December 2001).

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد،" السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر "، في: د.أحمد يوسف أحمد ود. ممدوح حمزة (محرران)، صناعة الكراهية في العلاقات العربية ــ الأمريكية (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ط ١، ٢٠٠٢) ؛ رضوان السيد،" من الاختلاف إلى الصراع: الخطابات الأمريكية والعربية بعد ١١ سبتمبر "، الاجتهاد، العدد ٥٤ (ربيع ٢٠٠٢).

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: بروك لارمر،" الحرية في الميزان " نيوزويك (٢٠٠٢/١١/١٩).

John L. Esposito, Unholy War: Terror in the Name Of Islam (Oxford: Oxford Univ.press, 2002).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: د.أحمد كمال أبو المجد،" الإرهاب والإسلام ومستقبل النظام الدولي،" وجهات نظر ،العدد ٣٤ (نوفمبر ٢٠٠١) ؛ د. يونان لبيب رزق،" صياغة المفاهيم بين الإرهاب والتحرر الوطني،" الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/٢/٥) ؛ جمال عبد الحي التميمي "، الحرب الأمريكية على حركات المقاومة... حزب الله نموذجًا،" الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/٣/٢٧) ؛ شفيق المصري،" الإرهاب في ميزان القانون الدولي "، شؤون الأوسط ، العدد ١٠٥ (شتاء ٢٠٠٢) ؛ عبد الغنى حماد،" المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير "، في: مجموعة من الباحثين، العرب والعالم بعد ١١ أيلول / سبتمبر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٢).

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: جوزيف سيتجليتز،" صفة عادلة للعالم... حاربوا الإرهاب ولكن حاربوا الفقر والجهل أيضًا"، وجهات نظر، العدد ٤٣(أغسطس ٢٠٠٢) ؛ بول فندلي،" عن الإرهاب وأسبابه،" ترجمة عمر عدس، الخليج الإماراتية (٢٣/ ٢٠٠١/٩) ؛ بيل كريستيسون،" لهذه الأسباب ستفشل الحرب ضد الإرهاب،" الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/٣/١٨) ؛ على حرب،" رسالة من العالم العربي: كيف نعالج العنف ونحد من الإرهاب؟ ": الشراكة مداولة "، الاجتهاد، العدد ٥٤ (ربيع ٢٠٠٢).

James A. Bill and Rebecca Bill Chavez," The Politics of Incoherence: The United States and the Middle East,"Middle East Journal, Vol.56, No.4 (autumn, 2002), pp.562-574.

(٨) لمزيد من التفاصيل حول انعكاسات أحداث سبتمبر على الدول العربية والجاليات العربية والإسلامية في الغرب، انظر على سبيل المثال: د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سبق ذكره ؛ د. هشام شرابى، " الحرب ضد الإرهاب حملة صليبية "، الخليج الإماراتية (٢٠٠١/٩/٢٨).

(٩) لقد طرح " صامويل هانتنجتون " مقولة صدام الحضارات بشكل مكتوب في مقالة صدرت له بمجلة المسئولية الخارجية " **Foreign Affairs**" في عام ١٩٩٣، ثم طور هذه المقالة وأصدرها في كتاب بعد ذلك . لمزيد من التفاصيل انظر:

Samuel Huntington, the Clash of Civilizations and Remaking of World Order (New York: Simon and Schuster, 1996).

وانظر كذلك: فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١٩٩٣،١).

Fareed Zakaria," The End of the End of History," Newsweek (September 24, 2001).

(١٠)لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: جراهام إى. فوللر وإيان أو. ليسر، الإسلام والغرب: بين التعاون والمواجهة، ترجمة شوقي جلال (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٦) ؛ نصر حامد أبو زيد،" الإسلام والغرب: حرب الكراهية... لماذا؟،" وجهات نظر، العدد ٣٦ (يناير ٢٠٠٢)؛ شيرين هنتر،" الحركة الإسلامية وأبعادها المعادية للغرب،" شؤون الأوسط، العدد ١٠٨ (خريف ٢٠٠٢) ؛ جون ل. إسبوزيتو، التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة؟، ترجمة د. قاسم عبده قاسم (القاهرة: دار الشروق، ط٢، ٢٠٠٢) ؛ فريد هاليداى، الإسلام والغرب: خرافة المواجهة، ترجمة عبد الإله النعيمى (بيروت: دار الساقي، ط١، ١٩٩٧).

Leon T. Hadar ," What Green Peril ," Foreign Affairs , Vol. 72 ,No. 2 (spring , 1993) ; Judith Miller ," The Challenge Of Radical Islam ," Foreign Affairs ,Vol.72 ,No.2(Spring 1993).

(١١) لمزيد من التفاصيل حول القواسم المشتركة بين الحضارتين الإسلامية والغربية وظاهرة التمازج بين الحضارات، انظر على سبيل المثال: د. أحمد كمال أبو المجد،" الحوار بين الحضارات وظلال ١١ سبتمبر،" في: حوار الحضارات: تواصل لا صراع (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، فبراير ٢٠٠٢). وانظر كذلك عرضًا لكتاب المؤرخة الفرنسية صوفي بسيس بعنوان " الغرب والآخرون: قصة تفوق "، الصادر بالفرنسية عام ٢٠٠١، في: الجزيرة نت (٢٠٠١/١٠/٨) ؛ وعرضًا لكتاب عبد الرحيم لمشيشي بعنوان " الإسلام ــ الغرب، الإسلام ــ أوربا: صدام الحضارات أم تعايش الثقافات؟ " الصادر بالفرنسية عام ٢٠٠٠، في: الجزيرة نت، (٢٠٠١/١١/٢).

Akbar Ahmed," Ibn Khaldun's Understanding of Islam and the West today,"Middle East Journal, Vol. 56, No.1 (winter, 2002).

(١٢) لمزيد من التفاصيل انظر: شاهد علم،" صدام حضارات "هنتجتونية " وتسويق الحروب الحضارية، " الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/٣/٨) ؛ د. بهجت قرني،" العلاقة بين الفكر والسياسة كما تظهر في نظرية صدام الحضارات،" في: د. أحمد يوسف أحمد ود. ممدوح حمزة (محرران)، مرجع سبق ذكره ؛ غراهام فولر،" هل كان صموئيل هانتينغتون محقًا؟،" الجزيرة نت (٢٠٠١/١١/٢٨).

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: د. حسن حنفي،" صدام حضارات أم صراع مصالح؟ "، الخليج الإماراتية (٢٠٠١/١٠/١٧) ؛ د. برهان غليون،" هل هو صراع حضاري فعلًا؟، الخليج الإماراتية (٢٠٠١/١٠/١٥) ؛ د. مصطفي الفقي،" العولمة أم صدام الحضارات،" الخليج الإماراتية (٢٠٠١/١٠/٢٣) ؛ د. رضوان السيد،" نعم هناك عداء للسياسات

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الأمريكية... لكن ليس على أساس ديني أو ثقافي،" الخليج الإماراتية (٢٠٠١/١/١٥) ؛ د.إدوارد سعيد،" صدام الجهالات،" الخليج الإماراتية (٢٠٠١/١٠/٢١)، د.أحمد يوسف أحمد،" الصراع مع الغرب سياسي وليس حضاريًا أودينيًا "، الخليج الإماراتية (٢٠٠١/١٠/١٨) ؛ محمد حسنين هيكل،" واشنطن تؤذن للجهاد في كابول،" وجهات نظر، العدد ٣٧ (فبراير، ٢٠٠٢).

Abbas Hamdani,"Is the War on Terrorism a Clash of Civilizations?" Digest of Middle East Studies (DOMES) Vol.11, No.1 (spring, 2002).

(١٤)لمزيد من التفاصيل انظر: د. أحمد يوسف أحمد ود. ممدوح حمزة (محرران)، مرجع سبق ذكره ؛ مركز زايد للتنسيق والمتابعة، حوار الحضارات: تواصل لا صراع، مرجع سبق ذكره ؛ السيد يسين، حوار الحضارات: تفاعل الغرب الكوني مع الشرق المتفرد (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٢).

(١٥)لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: فهمي هويدي،" تشويه الجهاد وابتذاله يُعالج بترشيده وليس بإلغائه،" مجلة المجلة، العدد ١١٥٦ (٧ــ٢٠٠٢/٤/١٣).

Quintan Wiktorowicz,"The New Global Threat: Transnational Salafis and Jihad," Middle East Policy, Vol.III, No.4 (December, 2001); David Zeidan," The Islamic Fundamentalist of Life as a Perennial Battle," Middle East Review of International Affairs Journal (MERIA), Vol.5, NO.4 (December, 2001); Roxanne L. Euben ," Jihad and Political Violence ," Current History , Vol.101,No.658 (November ,2002).

.

(١٦)لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: د. حسن حنفي،" الجهاد في التراث الإسلامي "، وجهات نظر، العدد٤٠ (مايو٢٠٠٢)، ص. ص ٢٢–٢٨ ؛ فرد هاليداى،" الإسلام والقانون الدولي: صراع بين رؤيتي المصالح والقيم في العلاقات بين الأمم "، الاجتهاد، العدد ٥٤ (ربيع ٢٠٠٢) ؛ آية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين، فقه العنف المسلح في الإسلام (بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠١) ؛ د.أحمد كمال أبو المجد،" الإرهاب والإسلام ومستقبل النظام الدولي،" وجهات نظر، العدد ٣٤ (نوفمبر ٢٠٠١)، ص ص ١٤ــ ١٨؛ كريستوفر ديكي،" مهمة بن لادن المحرفة: سوء تفسير دموي لدعوة القرآن للقتال "، نيوزويك (٢٠٠٢/٢/١٢).

(١٧)نقلًا عن: وجهات نظر، العدد ٣٨ (مارس ٢٠٠٢)، ص ٣. وحول تفسير النصوص الدينية بما يبرر العنف والقتل باسم الدين، انظر:

Charles Kimball, When Religion Becomes Evil (Sanfrancisco: Harper, 2002).

(١٨)لمزيد من التفاصيل انظر: حوار مع "فوكوياما" أجراه محمد السطوحي، في: وجهات نظر، العدد ٣٨(مارس٢٠٠٢) ؛ غراهام فولر،" المسلمون والتعددية الثقافية و١١ سبتمبر "، الجزيرة نت (٢٠٠٢/١٠/١١) ؛ صلاح الدين حافظ،" تحديث الإسلام بالديمقراطية الأمريكية "، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/١١/٢٠) ؛ عادل ضاهر، أولية العقل: نقد أطروحات الإسلام السياسي (بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١) ؛ رينهارد شولتسه،" هل توجد حداثة إسلامية؟ "، ترجمة محمد أحمد الزعبى، الاجتهاد، العدد ٥٤ (ربيع ٢٠٠٢).

(١٩)لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: مجموعة من الباحثين، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٩) ؛ فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١،١٩٩٣) ؛ د.محمد سليم العوا،" التعددية السياسية من منظور إسلامي "، منبر الحوار، العدد ٢٠ (شتاء ١٩٩١) ؛ د. يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام (القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٩٧) ؛ د. على خليفة الكوارى (محرر)، الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة (الكويت: دار قرطاس للنشر، ط١،٢٠٠٠).

John L. Esposito and John O. Voll, Islam and Democracy (Oxford: Oxford Univ. Press ,1996) ; Danil E. Price , Islamic Political Culture , Democracy and Human Rights: A Comparative Study (London: praeger ,1999).

(٢٠)لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: عرضًا لكتاب جون إسبوزيتووآخرون بعنوان " الإسلام والعلمانية في الشرق الأوسط " في: الجزيرة نت (٢٠٠١ /٧/٢٣) ؛ عادل ضاهر، أولية العقل: نقد أطروحات الإسلام السياسي (بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع) ؛ د. رفعت السعيد، العلمانية... بين الإسلام والتأسلم (القاهرة: مؤسسة الأهالي، كتاب الأهالي، العدد ٦٥، يونيو ٢٠٠٠).

(٢١)لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: محمد بن المختار الشنقيطى،" المسيحية الصهيونية والسياسة الأمريكية "، الجزيرة نت (١٠ / ١٠/ ٢٠٠٢) ؛ محمد السماك،" المسيحية الصهيونية في أمريكا،" وجهات نظر، العدد ٤١ (يونيو٢٠٠٢) ؛ فهمي هويدي،" دور الأصولية البروتستانتية في السياسة الخارجية الأمريكية "، المجلة، العدد ١١٣٩ (٩ــ ١٢/١٥/ ٢٠٠١) ؛ فريد زكريا،" لقد حان الوقت للتصدي لكارهي أمريكا "، نيوزويك (٢٠٠٢/١٠/٢٢).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Karen Armstrong , The Battle for God: Fundamentalism in Judaism ,Christianity and Islam (London: Harper Collins, 2000); Jeff Haynes, Religion in Global Politics (New York:Longman ,1998).

(٢٢)لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: غراهام فولر "، المسلمون والتعددية الثقافية، مرجع سبق ذكره ؛ وانظر عرضًا لكتاب " بيار ــ أندرى تاغياف " بعنوان " الوهم الشعبوى " الصادر بالفرنسية عام ٢٠٠٢، في: الجزيرة نت (٢٣/١١/ ٢٠٠٢) ؛ وعرضًا لكتاب "إيريك سافاريس" بعنوان " التاريخ الاستعماري والهجرة: اختراع الأجنبي" الصادر بالفرنسية عام ٢٠٠١، في الجزيرة نت (١٧/٩/٢٠٠١) ؛ بول فندلى، لاسكوت بعد اليوم: مواجهة الصور المزيفة عن الإسلام في أمريكا (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ٢٠٠١).

Reuven Paz ,Middle East Islamism in European Arena ," Middle East Review of International Affairs (MERIA) ,Vol.6, No.3 (September ,2002); Nezar Alsayyad and Mauel Castells, (eds.) , Muslim Europe or Euro- Islam:Politics, Culture , and citizenship in the Age of Globalization (New York: Lexington Books,2002).

(٢٣)لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد الميلي،" عولمة وأصولية وبن لادنية: كتب يقرؤها الغرب"، وجهات نظر، العدد٤٠ (مايو٢٠٠٢) ؛ هالة مصطفى،" المشروع السياسي الإسلامي: هل نجح في تقديم البديل "، الديمقراطية، العدد ٥(شتاء ٢٠٠٢).

Ibrahim A. Karawan, the Islamist Impasse (Oxford: Oxford Univ. Press, 1997).

(٢٤)لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: عمروالشوبكى،" مستقبل حركات الإسلام السياسي "، السياسة الدولية ، العدد ١٤٨ (أبريل ٢٠٠٢). **Graham E Fuller ", the Future of Political Islam," Foreign Affairs, Vol.81, No.2 (March / April 2002).**

(٢٥)لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: محمد جميل بن منصور،" الإسلاميون بعد ١١ سبتمبر...تقدم أم أفول؟" الجزيرة نت (٢٦/١١/٢٠٠٢) ؛ غراهام فولر،" انتصار الإسلاميين في تركيا "، الجزيرة نت (١٧/١١/٢٠٠٢).

(٢٦)لمزيد من التفاصيل حول تقييم الحركات الإسلامية، انظر: د.عبد الله النفيسي (تحرير وتقديم)، الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية ــ أوراق في النقد الذاتي (القاهرة: مكتبة مدبولى، ط١، ١٩٨٩).

(٢٧)لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال مايلي:

Augustus Richard Norton ," America's Approach to the Middle East: Legacies ,Questions ,and possibilities ," Current History , Vol.101, No.651 (January , 2002) ; P.W. singer ," America and the Islamic World ," Current History , Vol.101 ,No.658 (November ,2002); Mahmood Monshipouri," The Paradoxes of U.S. Policy in the Middle East," Middle East Policy , Vol. Ix (September, 2002).

(٢٨)د. أحمد الطيب،" تجديد الفكر الإسلامي... ضرورة عصرية "، الخليج الإماراتية (١٥/٣/٢٠٠٢).

(٢٩)لمزيد من التفاصيل، انظر: د. أحمد أبوالمجد،" حول الخطاب الديني المعاصر"، وجهات نظر، العدد ٣٨ (مارس ٢٠٠٢).

(٣٠)المرجع السابق.

(٣١)لمزيد من التفاصيل بشأن مفهوم " الأمة الإسلامية "، انظر: طارق البشرى،" قراءة على هوامش الحدث الأفغاني "، وجهات نظر، العدد ٣٦ (يناير ٢٠٠٢) ؛ د. نادية مصطفى،" هل تغير العالم حقًا؟: صعود التحديات الخارجية ذات الأبعاد الحضارية ــ الثقافية "، الأهرام (٢٧/٢/٢٠٠٢).

Peter Mandaville, Transnational Muslim Politics: Reimagining the Umma (London: Routledge, 2001).

(٣٢)لمزيد من التفاصيل انظر: د. منار الشوربجي،" الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر "، المستقبل العربي، العدد ٢٨٥ (نوفمبر ٢٠٠٢) ؛ محمد بن المختار الشنقيطى،" الحقوق المدنية في أمريكا بعد هجمات ١١ سبتمبر "، الجزيرة نت (٧/١٢/٢٠٠١) ؛ بروس إكرمان،" قانون الطوارئ الأمريكي: إرهاب ضد الإرهاب "، وجهات نظر، العدد ٣٩ (أبريل ٢٠٠٢) ؛ جميل مطر،" مازالوا ينسفون أسس الديمقراطية في أمريكا "، الخليج الإماراتية (٢٨/١١/٢٠٠٢) ؛ د.محمد كمال،" النموذج الديمقراطي الأمريكي يسقط في الامتحان "، الخليج الإماراتية (٧/٩/٢٠٠٢).

Ashild kjok, (ed.), Terrorism and Human Rights after September, 11 (Cairo: Cairo Institute for Human Rights, 2002).

(٣٣)لمزيد من التفاصيل، انظر: بروس إكرمان،" قانون الطوارئ الأمريكي: إرهاب ضد الإرهاب "، وجهات نظر، العدد ٣٩ (أبريل ٢٠٠٢).

(٣٤)لمزيد من التفاصيل انظر: توني يوت،" أمريكا أعدى أعداء أمريكا "، وجهات نظر، العدد ٤٥(أكتوبر ٢٠٠٢) ؛ جمال عبد الحي التميمي، مرجع سبق ذكره.

(٣٥)لمزيد من التفاصيل، انظر: د. أحمد الرشيدي،" العولمة ومبدأ السيادة الوطنية "، في: د.حسن نافعة ود. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، مرجع سبق ذكره ؛ محمود حيدر،" السيادة في تحولات العولمة: الدولة المغلولة "، شؤون الأوسط، العدد ١٠٠ (أكتوبر ــ نوفمبر ٢٠٠٠)؛ ولتر ب. رستون، كيف تحول ثورة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المعلومات عالمنا: أفول السيادة، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري (عمان: دار النشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٤).

(٣٦)لمزيد من التفاصيل، انظر:

Augustus Richard Norton, (ed.), Civil Society in the Middle East, 2Vols. (New York: E.J.Brill, 1995, 1996).

(٣٧)لمزيد من التفاصيل انظر: د. عبد الخالق عبد الله،" العجز الديمقراطي العربي "، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/١٠/٨) ؛ صلاح الدين حافظ،"إجهاض الديمقراطية... فشلنا وفشلهم "، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/١/٣٠) ؛ د. رغيد الصلح،" كيف توفر واشنطن ٢٥ مليون دولار "، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/١٢/١٣). وانظر نص المبادرة الأمريكية في:

Http: www. Gov / secretary / rm/2002/ 15905.htm

(٣٨)لمزيد من التفاصيل حول إمكانية تأسيس نظام ديمقراطي في العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين، انظر: د. برهان غليون،" محنة العراق: مأساة الاختيار بين الاستعمار والاستبداد،" الجزيرة نت (١٨ / ٩ / ٢٠٠٢).

Marina Ottway et als.," Democratic Mirage in the Middle East " Policy Brief ,Carnegie Endowment for International Peace , No.29 (October ,2002).

(٣٩)لمزيد من التفاصيل حول حدود دور العوامل الخارجية في تجارب التحول الديمقراطي في ظل الموجة الثالثة، انظر على سبيل المثال:

Howard Handelman and Mark Tessler ,(eds.) ,Democracy and its Limits: Lessons from Asia ,Latin America and the Middle East (Indiana: Univ. of Notre Dame Press , 1999) ; Larry Diamond , Developing Democracy: Toward Consolidation (Baltimore: The Johns Hopkins Univ. Press, 1999) ; Axel Hadenius ,(ed.) , Democracy's Victory and Crisis: Nobel Symposium No.93 (Cambridge: Cambridge Univ. Press , 1997).

(٤٠)لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:

Martin Indyk , " Back to Bazar ",Foreign Affairs, Vol.81, No.1 (January/February 2002) , pp.75-88 ; Ian S. Lustick ,"The Political Requrements of Victory," Middle East Policy , Vol.VIII ,No.4 (December, 2001) ; William B.Quandt ," America and the war on Terror ," Middle East Policy , Vol. VIII , No.4 (December , 2001).

(٤١)لمزيد من التفاصيل حول تقييم موقع قضية الديمقراطية في الوطن العربي ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة قبل أحداث سبتمبر، انظر: عامر حسن فياض،" الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي "، المستقبل العربي، العدد ٢٦١ (نوفمبر ٢٠٠٠).

Augustus Richard Norton ," America's Approach to the Middle East: Legacies ,Questions , and Possibilities ,"Current History ,Vol. 101 No.651 (January ,2002) ; P.W. Singer ," Time for Hard Choices: The Dilemmas Facing U.S. Policy Towards the Islamic World ," The Brookings Project on U.S Policy Towards The Islamic Word, Working paper # 1 -September ,2002.

(٤٢)لمزيد من التفاصيل، انظر: مايكل هادسون وستيفن زيونس، مستقبل الهيمنة: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ترجمات استراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، العدد٩، مايو١٩٩٧).

(٤٣)لمزيد من التفاصيل، انظر: مائدة مستديرة عن،" العلاقات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١،" السياسة الدولية، العدد ١٤٧ (يناير ٢٠٠٢).

(٤٤)لمزيد من التفاصيل، انظر: وثيقة " استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ــ ٢٠٠٢،" مرجع سبق ذكره.

G. John Ikenberry," America's Imperial Ambition," Foreign Affairs, Vol., No. (September /October, 2002).

(٤٥)لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: صامويل هنتنجتون،" القوة العظمى الوحيدة "، ترجمة د.هشام الدجاني، الثقافة العالمية، العدد ٩٦ (سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٩) ؛ جورج قرم،" عالم القطب الأوحد واتجاهاته "، في: مجموعة من الباحثين، العرب والعالم...، مرجع سبق ذكره.

Joseph S. Nye ,The Paradox of American Power: Why the World's only Super Power Can't go it Alone (Princeton: Princeton Univ. Press , 2002) ; James kurth," Confronting the Unipolar Moment: The American Empire and Islamic Terrorism ," Current History , Vol.101, No. 659 (December , 2002).

(٤٦)لمزيد من التفاصيل حول مفهوم " الدولة المارقة "، انظر: د. رغيد الصلح،" في توصيف الدولة المارقة "، الخليج الإماراتية (٢٢/ ٢٠٠٢/١١).

(٤٧)لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: جاى بوكمان،" الهدف الحقيقي للحرب على العراق "، ترجمة عمر عدس، الخليج الإماراتية (١١/١٧/ ٢٠٠٢) ؛ ديفيد نورث "، استراتيجية الأمن القومي تستبيح العالم وفقًا لمصالح الولايات المتحدة: إسقاط نظام صدام حسين ذريعة للسيطرة على نفط العراق والاقتصاد العالمي"، الخليج الإماراتية (١١/١٠/ ٢٠٠٢) ؛ أناتول لايفن،" البترول هوالهدف وإسرائيل شريك رئيسي "، وجهات نظر، العدد ٤٧ (ديسمبر ٢٠٠٢) ؛ نعوم تشومسكى،"مذهب أمريكا

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الجديد...إرهاب الرد على الإرهاب "، ترجمة محمد هاني عطوى، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/٩/٢) ؛ حوار (مترجم) مع نعوم تشومسكي، في الخليج الإماراتية (٢٦/١/ ٢٠٠٢).

(٤٨)لمزيد من التفاصيل انظر: بيل فان،" تطبيق شريعة الغاب باسم القانون الدولي "، الخليج الإماراتية (٢٠/١٠/ ٢٠٠٢) ؛ مايكل بايرز، " الطريق إلى عالم فوضوي ! " وجهات نظر، العدد ٤٥ (أكتوبر ٢٠٠٢).

(٤٩)لمزيد من التفاصيل، انظر نص رسالة المثقفين الأمريكيين بعنوان " من أجل ماذا نحارب؟،" ورد المثقفين السعوديين عليها بعنوان، " على أى أساس نتعايش؟،" في: الاجتهاد، العدد ٥٤ (ربيع ٢٠٠٢) ؛ انطوان سيف،" رسالة الستين مثقفا أمريكيا: الحروب العادلة على أرض الغير والحوار غير المتكافئ،" الاجتهاد، العدد ٥٤ (ربيع ٢٠٠٢) ؛ ياسر الزعاترة،" المثقفون الأمريكيون وتجاهل الخلفية التاريخية لهجمات سبتمبر "، الجزيرة نت (٣٠/١٠/ ٢٠٠٢) ؛ محمد سيد أحمد،" نحوحوار عربي ــ أمريكي "، في د. أحمد يوسف أحمد ود. ممدوح حمزة (محرران)، مرجع سبق ذكره.

(٥٠)لمزيد من التفاصيل، انظر: وليم وولفورث، استقرار عالم القطب الواحد (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٣٦، ط١،٢٠٠١).

Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth," American Primacy in Perspective," Foreign Affairs, Vol. No (July / August, 2002).

(٥١)لمزيد من التفاصيل انظر: د. برهان غليون،" هل هناك قيادة عالمية بديلة للقيـــادة الأمريكية؟ "، الجزيرة نت (٢١/٧/٢٠٠٢) ؛ ولنفس المؤلف،" القيادة الأمريكية للعالم أونحوإمبراطورية الشر والفوضى "، الجزيرة نت (٦/٧/٢٠٠٢). بيل فان،" إمبريالية باسم مستعار "، ترجمة عمر عدس، الخليج الإماراتية (٢٩/١١/٢٠٠٢) ؛ سكوت لوكاس وماريا رايان،" أمريكا ووهم تفوق القوة "، الخليج الإماراتية (٢١/٩/ ٢٠٠٢).

(٥٢)لمزيد من لمزيد من التفاصيل انظر: ستيفن جونز،" تهديد للسلام العالمي أم لأطماع أمريكا الإمبريالية؟"، الخليج الإماراتية (٢٥/١١/٢٠٠٢)؛ تود جيتلين،" إستراتيجية بوش للأمن القومي تزيد أعداء أمريكا"، الخليج الإماراتية (١١/١٠/ ٢٠٠٢)؛ بول روجرز،"استراتيجية بوش الأمنية واحتمالات النتائج العكسية "، الخليج الإماراتية (٢١/١١/٢٠٠٢) ؛ وانظر عرضا لكتاب " آلان جوكس" الصادر بالفرنسية عام ٢٠٠٢ بعنوان "، إمبراطورية الفوضى: الجمهوريات في مواجهة أمريكا فيما بعد الحرب الباردة،" في: الجزيرة نت (١٠ / ١٢ / ٢٠٠٢)؛ مايكل هدسون،" مآزق إمبريالية: إدارة المناطق الجامحة "، في مجموعة من الباحثين العرب والعالم....، مرجع سبق ذكره.

(٥٣)لمزيد من التفاصيل انظر: توني يوت،" أمريكا أعدي أعداء أمريكا "، وجهات نظر العدد ٤٥ (أكتوبر ٢٠٠٢). وانظر عرضًا لكتاب فرانسوا هايزبور بعنوان " فرط الإرهاب: الحرب الجديدة " الصادرة بالفرنسية عام ٢٠٠١، في:الجزيرة نت (١٩ /٥/٢٠٠٢).

(٥٤)لمزيد من التفاصيل، انظر: ك جوزيف ستيجليتز،" صفقة عادلة للعالم... حاربوا الإرهاب ولكن حاربوا الفقر والجهل أيضًا "، وجهات نظر، العدد ٤٣ (أغسطس ٢٠٠٢).

(٥٥)المرجع السابق.

(٥٦)لمزيد من التفاصيل، انظر: د. برهان غليون،" هل هناك قيادة عالمية بديلة للقيادة الأمريكية؟ "، الجزيرة نت (٢١/٧/ ٢٠٠٢).

(٥٧)لمزيد من التفاصيل حول تقييم العولمة انظر: هانس بيترماتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة د. عدنان عباس على (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، اكتوبر ١٩٩٨) ؛ د. جلال أمين، عولمة القهر: أمريكا والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ (القاهرة: دار الشروق، ط١، ٢٠٠٢).

Anthony Giddens , Runaway World: How Globalization is shaping our Lives (London: Rutledge ,2000); James Mittelman ,the Globalization Syndrome: Transformation and Resistance(Princeton: Princeton Univ. Press ,2000) ; John Micklethwait and Adrian Wolldridge , A Future Perfect:The Challenge and Hidden Promise of Globalization (New York:Times Book , 2000).

(٥٨)لمزيد من التفاصيل انظر:

د.بطرس بطرس غالى، الديمقراطية هي الحل لمخاطر العولمة، ترجمة أمينة الأعصر(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ٢٠٠٢).

James A. Bill and Rebecca Bill Chavez, Op. Cit.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com